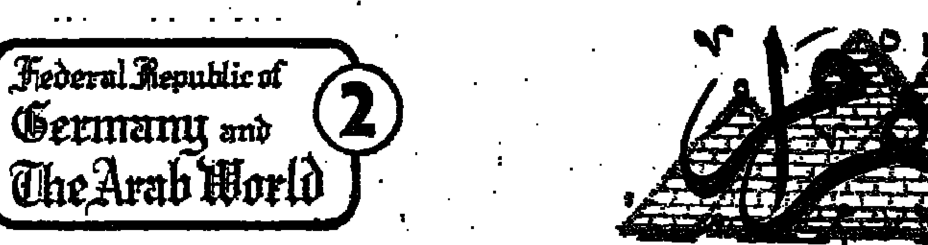
الاحد
٢١ ابريل (نيسان) ١٩٧٤
٢٨ ربيع أول ١٣٩٤
١٣ برمودة ١٦٩٠
21 APRIL 1974
Al-Ahram

٨ صفحات

ملحق تسجيلى عن المانيا الاتحادية والعالم العربى ٢





يوزع مجانا مع العدد اليومى

زيارة فيلى برانت للقاهرة تمهد الطريق لمزيد من تدعيم التعاون الاقتصادى

الهيئات والمؤسسات التجارية العربية مدعوة لمزيد من الاشتراك فى المعارض الألمانية

وفد اقتصادى ألمانى يزور القاهرة قريبا لبحث ومناقشة المشروعات المصرية على الطبيعة

تتسع وتتنوع مجالات التعاون بين المانيا الاتحادية والعالم العربى . ولعل واحدا من أهم هذه المجالات ، مجال التعاون الاقتصادى الذى ظل قائما ومتصلا ، وكان بمثابة جسر للعلاقات بين الطرفين حتى فى ساعات غيبة العلاقات الدبلوماسية . وبعد حرب أكتوبر المجيدة أخذت العلاقات الاقتصادية فى ضوء التطورات الجديدة والواقع الجديد بين أوربا بصفة عامة والمانيا الاتحادية بصفة خاصة وبين العالم العربى ومصر تتخذ شكلا جديدا وتحمل معها أبعادا جديدة .

وحول دور المانيا الاتحادية ودور أوربا الاقتصادى فى العالم العربى ومصر أجرينا الحديث التالى ، مع وزير الاقتصاد الالمانى دكتور هانز فريدريكس .

■ سؤال : ينظر العالم العربى الى جمهورية المانيا الاتحادية باعتبارها دولة مستقرة اقتصاديا وسياسيا ، ولكن المانيا الاتحادية تتأثر رغم ذلك بالتضخم وعواقبه التى تؤدى الى ارتفاع الاسعار ونقص الدخل القومى . وقد وقعت اضرابات عمالية فى العام الماضى بالمانيا الاتحادية ، وهو مالم يكن مألوفا ، كما أن المعارضة تتحدث عن « الازمة الاقتصادية » التى تواجه البلاد .

هل يمكن للسيد الوزير أن يقدم صورة حقيقية للوضع الاقتصادى فى المانيا الاتحادية ، يفسر أسباب هذه الظواهر ؟

□ الجواب : ليس هناك بالطبع أزمة اقتصادية فى المانيا الاتحادية ، ولكن النمو الاقتصادى سوف يكون هذا العام اقل من سابقه . كما ان الاسعار تزداد ارتفاعا فى المانيا الاتحادية هذا العام عن العام الماضى . ومع ذلك ، فان معدلات ارتفاع الاسعار فى المانيا الاتحادية — ونحن نعمل على ابقاء هذا الوضع — مازالت أدنى من سائر الدول الصناعية الكبرى فى أوربا الغربية ، واعنى بالذات من معدلات الاسعار فى اليابان والولايات المتحدة . ونحن نعانى — شأننا شأن جميع الدول المستهلكة للبترول — من نقص الموارد البترولية فى العالم وما ترتب على ذلك من ارتفاع فى أسعارها . غير اننا فى المانيا الاتحادية سوف نستطيع مواجهة تأثير هذه المشكلة على ميزان مدفوعاتنا افضل من غيرنا من الدول الاوربية المجاورة . ونحن نتوقع أن نحقق فائضا تجاريا كبيرا فى الصادرات لعام ١٩٧٤ أيضا ، لان الطلب مازال قويا على السلع الالمانية وبالذات على السلع الاستثمارية ؛ بل ان من المحتمل أن يزداد الطلب بسبب الحاجة الماسة الى تحويل الاستثمارات الى بدائل أخرى تغنى عن البترول كمصدر للطاقة .

واذا كان لى ان اوجز الحديث عن احتمالات عام ١٩٧٤ فلابد لى ان اقول : اننا نتوقع مزيدا من ارتفاع مستوى الاسعار فى الحياة اليومية ؛ ولكن مستوى العمالة سيظل مرضيا ، كما أن فرص زيادة الصادرات طيبة . واذا لم تحقق قفزة كبيرة فى نمو الصادرات الا اننا سنحقق معدلا معقولا . وقد كانت الاحتمالات الاقتصادية بالنسبة لالمانيا الاتحادية قبل عدة شهور قاتمة أكثر منها الان فى ربيع ١٩٧٤ .

■ سؤال : تكشف الاحصاءات الاخيرة التى اذاعتها وزارتكم عن التبادل التجارى بين جمهورية المانيا الاتحادية والدول العربية ، (والتى ننشرها فى هذا العدد) عن أن تحسين العلاقات التجارية بين الطرفين مازال يحتاج الى جهود أكبر . هل يمكن أن تشرح لنا ما هى الاجراءات الكفيلة بزيادة الصادرات العربية — بغض النظر عن البترول — الى جمهورية المانيا الاتحادية ؟

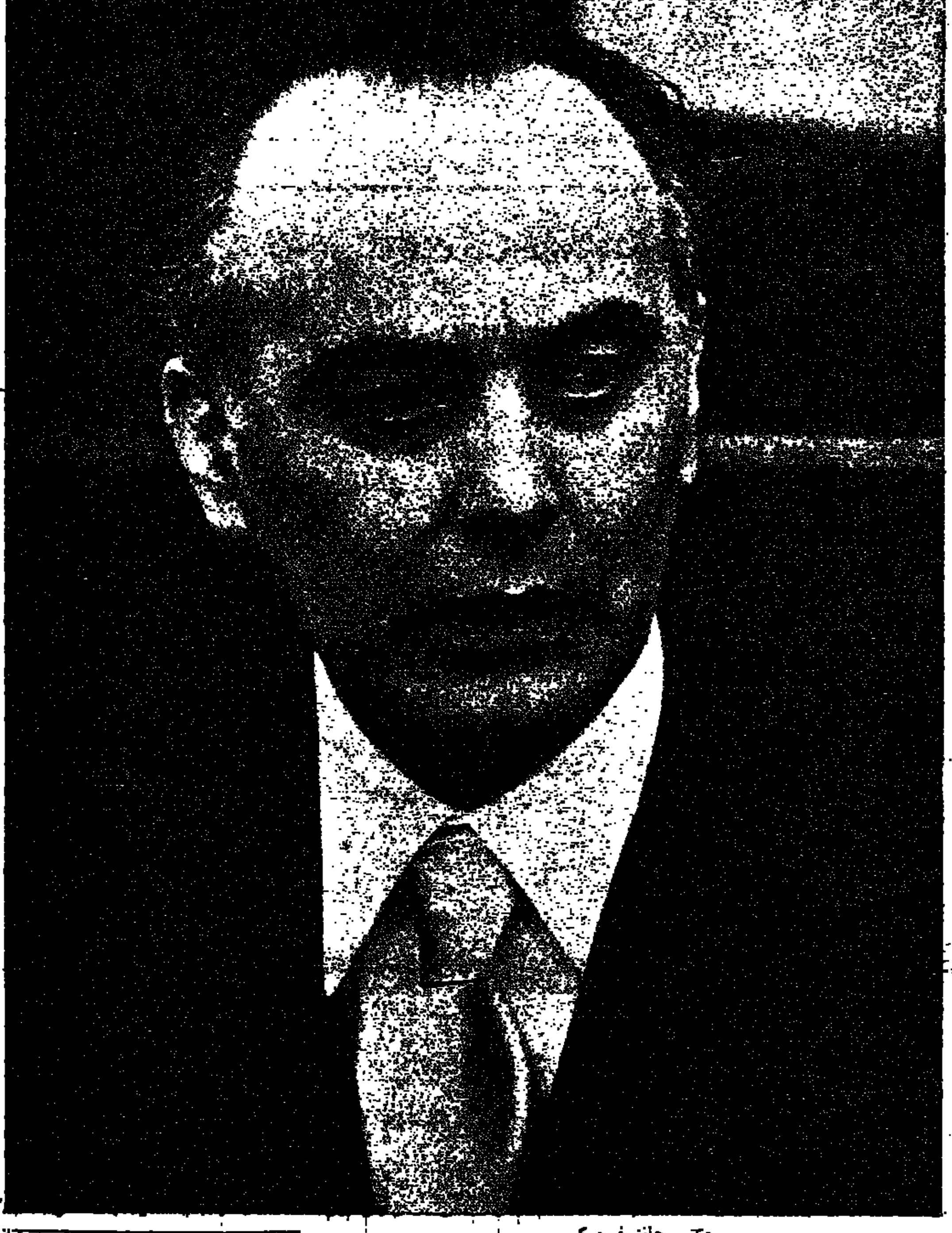
□ جواب : معك كل الحق . ان تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والمانيا الاتحادية ، تسير فى طريقها الى الامام ، ولكننا لم نصل بعد فى مجال التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى الى مستوى يسمح بارضاء جميع الاطراف . ولابد ان نعمل الكثير للوصول الى نتائج مرضية ايضا بالنسبة للدول العربية التى لا تصدر البترول . واعتقد أن المؤسسات الاقتصادية فى العالم العربى يجب أن تعطى مزيدا من العناية — أكثر مما سبق فى الماضى — للاسواق الالمانية ؛ بمعنى أن على الدول العربية أن تدرك أن منتجاتها لن تلقى رواجا فى الاسواق الالمانية دون مزيد من الجهود اللازمة لتسويقها . ولابد أن تعمل الدول العربية على تدعيم علاقاتها مع الغرف التجارية والصناعية الالمانية .. كما يجب أن تكثف من مشاركتها فى المعارض والاسواق الدولية العديدة التى تقام فى المانيا الاتحادية مثل : معرض « الاسبوع الاخضر » فى برلين الغربية وهو معرض متخصص فى المنتجات الزراعية والسلع الغذائية .. ومعرض « شركاء فى التقدم » ببرلين الغربية . وقد نجحت دول كثيرة خلال الاعوام الماضية فى كسب السوق الالمانية لمنتجاتها عن طريق هذه المعارض ، وغيرها من المعارض العديدة الاخرى فى بلادنا . ولاشك ان التعاون الوثيق مع المستوردين الالمان جدير بأن يسد الثغرات الاخرى التى تهيىء فرصا طيبة لتسويق المنتجات العربية فى المانيا الاتحادية .

□ سؤال : أليس صحيحا — يا سيادة الوزير — أن أزمة البترول برغم الجوانب السلبية التى نجمت عنها ، قد أدت الى نتيجة ايجابية حاسمة ، هى أنها هيأت الفرصة لامكان قيام تعاون وثيق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المنتجة للبترول . وقد ترتب على ذلك أن أجريتم محادثات مع عدد كبير من الوزراء والمسئولين العرب فى الفترة الاخيرة ، على نحو لم يتحقق بالنسبة لاى وزير اقتصاد المانى سابق وذلك بقصد تدعيم التعاون الاقتصادى وتوسيع مجالاته . كيف تتصور حكومة المانيا الاتحادية هذا التعاون مع الدول العربية المنتجة للبترول ؟

□ جواب : من المؤكد أن ما يسمى بأزمة البترول قد وضع العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة على أسس جديدة . وأملى أن تثبت هذه الأسس الجديدة مقدرتها على تحمل تطورات التعاون فى المستقبل . ويجب على الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول أن تنطلق فى سلوكها على أساس الادراك الكامل بأن كلا منهما يكمل الاخر وان كلا منهما يعتمد على الاخر . ولابقاء لواحد منهما دون الاخر . ومعنى هذا فى التطبيق العملى ان الدول المنتجة للبترول يجب أن تعلم تماما أن الدول الصناعية هى أهم عملائها ، وأن من مصلحة الدول المنتجة ألا تعرقل النمو الاقتصادى لهذه الدول أو تعيقها . ويجب على الدول الصناعية من ناحية أخرى ، أن تدرك ان واجبها يحتم عليها مساعدة الدول المنتجة للبترول فى جهودها من أجل التصنيع ، وذلك عن طريق امدادها بالمعدات الصناعية والسلع الاستثمارية ، وعن طريق تمكينها من الالمام بالمعرفة التكنولوجية ، ومساعدتها فى عمليات التخطيط . وان حكومة المانيا الاتحادية على استعداد لبذل كل جهودها فى هذا النوع من التعاون . كما أن الشركات الالمانية التى يقع عليها عبء تنفيذ هذا التعاون — على استعداد — كما وضح خلال الشهور الماضية — للتعاقد والاستثمار فى العالم العربى . والشرط الضرورى لمثل هذا النشاط ، هو أن يكون الاستثمار مجزيا . وعلى العموم فاننى أرى فرصا كثيرة لتدعيم التعاون بين بلادنا والدول العربية .

■ سؤال : أعرب السفير الالمانى فى القاهرة هانز جورج شتلزر ، فى حديث له حول هذا الموضوع بصحيفة « هاندلزبلات » عن رأيه فى أن تنفيذ مشروعات المانية مصرية مشتركة مع العربية السعودية أو غيرها من الدول العربية المنتجة للبترول التى لا تملك القوى البشرية المؤهلة ناحية كانت يمكن ان يكون مجالا واسعا للتعاون الالمانى — المصرى . هل تشاركون هذا الرأى ، وهل أنتم على استعداد لتأييده وتنفيذه ؟

□ جواب : نعم . وان كان من الطبيعى أن نجرى دراسة مفصلة دقيقة لكل هذا النوع من التعاون بين الشركات الراغبة فى التعاون والحكومات المعنية وفحص المشروعات المطروحة فحصا كاملا . ولكن الفكرة فى حد ذاتها فكرة صائبة بالنسبة للدول العربية التى لا تملك العناصر العمالية والفنية المدربة والتى يمكنها تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية بمساعدة مصر . وكما أؤكد دائما ، فاننا من جانبنا نترك هذا الامر كلية للاستثمارات الخاصة كى تنفذ مثل هذه المشروعات بالطريقة التى تراها . ولا تملك الحكومة الاتحادية فى هذا المجال نفوذا مباشرا ، ولكنها تستطيع فقط — وهذا ما ستفعله — تقديم عونها السياسى والاقتصادى لتشجيع مثل هذا التعاون . فاذا انتهى شريك المانى للجانب المصرى الى أن مثل هذه المشروعات المشتركة المصرية الالمانية فى بلد كالعربية السعودية مثلا ، مشروع ناجح مثمر ، فلن نتردد فى تأييد هذا التعاون ودعمه . والاكثر من ذلك أننى على استعداد فى كل وقت لتلقى مثل هذه المقترحات من الجانب المصرى وتقديمها الى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الالمانية لمنيفوحثها وتشجيعها على قبول مثل هذا اللون من التعاون .



دكتور هانز فريدركس
وزير الاقتصاد الالمانى

■ سؤال : رغبة فى تكوين التعاون الاقتصادى الالمانى مع مصر ، اقترح السفير الالمانى شتلزر — أيضا فى نفس الحديث — ارسال وفد اقتصادى على مستوى عال من المانيا الاتحادية الى القاهرة . هل تؤيدون مثل هذا الاقتراح ؟

■ جواب : نعم اننى ارحب بهذا الاقتراح وأؤيده تأييدا كاملا . ولدى الانطباع ايضا بأن الصناعة الالمانية تفكر بنفس الطريقة . واننى متأكد من أن الزيارة التى سيقوم بها المستشار فيلى برانت لمصر سوف تهيىء جوا مثمرا لزيارة يقوم بها وفد صناعى المانى . واستنادا الى المعلومات التى سيخرج بها مثل هذا الوفد الاقتصادى ، سوف يمكن بكل تأكيد التوصل الى نقط التقاء وتعاون محددة لمشروعات مصريه — المانية . □

المانيا الاتحادية وموقفها الاقتصادى بالنسبة لدول السوق

الاستقرار الاقتصادى فى المانيا الاتحادية

الفاقد بسبب الاضرابات أيام العمل الضائعة بسبب الاضرابات الحالية خلال ١٩٧٣ من الوقت
٢٦ — ٤٢٨ — ١٤٠٠ — ١٧٧ — ١٩٣ — ٢١٩

أقل نسبة بطالة فى عام ١٩٧٣ نسبة مئوية
١,٣ — ٢,٣ — ٣,٥ — ٣,٧ — ٢,٨ — ٢,٧ — ٧,٩ — ٢,٩

أقل نسبة فى ارتفاع الاسعار فى عام ١٩٧٣ نسبة مئوية
٦,٩ — ٧,١ — ١٠,٨ — ٧,٠ — ٨,١ — ٩,٢ — ١١,٤ — ٩,٣

نجحت المانيا الاتحادية فى مقاومة موجة التضخم وارتفاع الاسعار بطريقة اكثر ايجابية من سائر الدول الشريكة الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة ، ونجحت أيضا فى الابقاء على نسبة البطالة ثابتة دون المستوى ولم تؤد الاضرابات العمالية الى مضاعفات اقتصادية . وتشير ارقام الاحصائيات التى وردت عن عام ١٩٧٣ الى بقاء هذا الاتجاه ايضا فى العام الحالى .

□

أعداد
حسن سولياك

حديث مع فولف فون أمرنجون
رئيس اتحاد الصناعات والغرف التجارية الألمانية

الصناعة الألمانية تبدى اهتماما كبيرا بالاستثمار فى مصر والدول العربية

نتوقع أن تقدم لنا مصر مقترحات محددة

اشتراك رءوس الأموال من دول البترول العربية يفتح مع الخبرة الألمانية أبوابا ضخمة للاستثمار والتقدم

فى المانيا الاتحادية اكثر من ٧٠ غرفة للصناعة والتجارة ، بالاضافة الى عديد من الغرف التجارية المختلطة فى عدد من دول العالم الاخرى مثل الغرفة التجارية الالمانية العربية فى القاهرة ويضم هذه الغرف اتحاد عام يمثل كافة فروع التجارة والصناعة ومن بين مهام هذا الاتحاد العمل على تدعيم العلاقات التجارية مع العالم الخارجى . وعلى رأس هذا الاتحاد صناعى المانى مشهور هو اوتو فولف فون امرنجون الذى يرأس مجلس ادارة شركة اوتو فولف لانتاج الحديد والصلب . وقد توجه الاهرام اليه بالأسئلة التالية حول امكانيات تدعيم العلاقات الالمانية — المصرية :

سؤال : باعتباركم تتولون رياسة واحدة من أكبر المؤسسات الالمانية ، وباعتباركم تتولون رياسة اتحاد الصناعات والتجارة فى المانيا ، وهو الاتحاد الذى يضم جميع فروع الصناعة الالمانية والغرف التجارية .. هل تسمحون باعطائنا فكرة عامة عن أهدافه ومهام هذا الاتحاد ؟

الجواب : ان اتحاد الصناعات والتجارة فى المانيا هو — كما ذكرتم — الهيئة العليا التى تضم تحت سقفها ٧٢ غرفة صناعية وتجارية تمثل فيها جميع الشركات والمؤسسات فى المانيا الاتحادية . واتحاد الصناعات والتجارة فى المانيا الاتحادية هو أهم وأكبر مؤسسة اقتصادية فى بلادنا تتحدث باسم الفروع المختلفة للصناعة والغرف التجارية الى الرأى العام ، وتقبل ذلك لدى البوندستاج « البرلمان » ولدى الحكومة ، ومهمة اتحاد الصناعات والتجارة هى تدعيم التعاون بين الغرف التجارية على اتساع الجمهورية الاتحادية وتمثيل المصالح الجماعية لفروع الاقتصاد المهنى فى المانيا الاتحادية أمام الجهات والاجهزة الحكومية .

سؤال : هل يمكن أن توضحوا لنا بعض جوانب نشاط الغرفة التجارية الالمانية العربية ، التى تعتبر شأنها شأن الغرف التجارية الالمانية فى الخارج تابعة لاتحاد الصناعات والتجارة فى المانيا الاتحادية ؟

جواب : أود أن أشير أولا الى أن الغرفة التجارية الالمانية فى الخارج ، لا تتبع اتحاد الصناعات والتجارة فى المانيا الاتحادية ، فهى نوع من الاتحاد المستقل والخاص الذى يجرى تأسيسه طبقا لقوانين البلاد المضيفة . وفى هذا الاتحاد الذى يطلق عليه « الغرفة التجارية » ينضم ممثلو الشركات ورجال الاعمال ، سواء من البلد المضيفة أو من جمهورية المانيا الاتحادية معا ، توحيدا وتدعيما للجهود المبذولة فى توسيع نطاق المعاملات التجارية بين البلدين . ويوجد بين الغرفة التجارية من هذا النوع وبين اتحاد الصناعات والتجارة تعاون وثيق ، يجد التعبير عن نفسه فى المساعدات المالية التى يقدمها الاتحاد الى الغرف التجارية ، وبذل الجهود الكفيلة بتدريب واعداد الفنيين الالمان للعمل بمقار الغرف التجارية فى الخارج ، وتحمل عبء تمثيل الغرف التجارية أمام السلطات الالمانية الحكومية فى بون ، والتى تدعم بدورها نشاط الغرف التجارية من حيث انها وسيلة لرعاية وتنفيذ المصالح الاقتصادية للدولة . وبالمناسبة فاننا نحتفل هذا العام بمضى ٥٠ عاما على قيام التعاون بين اتحاد الصناعات والتجارة الالمانية والغرف التجارية الالمانية فى الخارج .

ولقد واصلت الغرفة التجارية الالمانية — العربية فى القاهرة ، نشاطها بين مصر والمانيا الاتحادية فى الوقت الذى لم تكن فيه علاقات دبلوماسية بين البلدين . وعلى رأس المهام التى تقوم بها الغرفة التجارية ثلاث مهام رئيسية :

١ — مساندة الشركات المصرية عن طريق ارشادها وتعريفها بطبيعة العلاقات الداخلية التى تحكم الاسواق الالمانية .

٢ — تمهيد الطريق امام الشركات الالمانية فى مجالات الاسواق المصرية .

٣ — واخيرا — فى السنوات الاخيرة — بذل الجهود لاقناع الاقتصاد الالمانى بالاستثمار فى مصر .

وفى غمرة الاهتمام القوى الذى بدأ أخيرا بعد حرب اكتوبر فى الشرق الاوسط ، بتدعيم العلاقات الاقتصادية مع مصر ، وما اقترن به اخيرا من الاعلان عن مزيد من الانفتاح الاقتصادى لمصر فى تجارتها الخارجية ، فان الغرفة التجارية الالمانية — العربية فى القاهرة سوف تكثف جهودها .

وبمناسبة الزيارة التى قام بها رئيس الغرفة التجارية فى القاهرة ونائبه لاتحاد الصناعات والتجارة بالمانيا الاتحادية ، أوضح المسئولان الالمانيان جوانب الاستعداد الذى أبدته الحكومة المصرية والدوائر الاقتصادية نحو مزيد من التعاون مع الشركات الالمانية ، وقدما صورة مشرقة فى هذا المجال لمستقبل التعاون بين البلدين .

سؤال : دعا الاتحاد العام للصناعات والتجارة فى المانيا الاتحادية ، كما دعوت أنت نفسك مرارا الى ضرورة توسع الصناعة الالمانية فى استثماراتها فى الخارج . ما هى الحوافز التى تدفعك الى هذه المطالبة ؟

جواب : ان مركز الثقل فى علاقة اقتصادنا بالخارج كان وما يزال يكمن بصورة حادة فى مجال التجارة . ويرجع الفضل فى نمو صادراتنا بصورة خاصة الى ارتفاع مستوى التقنية الانتاجية لمصانعنا ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية ، الى جانب الانخفاض غير الحقيقى لقيمة المارك الالمانى سنوات طويلة . غير أن ارتفاع مستوى الاجور والنفقات الاجتماعية ، وزيادة أسعار المواد الخام المستوردة والسلع نصف المصنعة ، قد زاد من ضغط التكاليف على الشركات بصورة جادة ، بحيث لم تعد الشركات الالمانية تجد فرص التوسع أمامها مجزية فى المانيا الاتحادية بل فى الخارج . أضف الى ذلك أن رفع قيمة المارك الالمانى بنسبة عالية منذ عام ١٩٦٩ وصلت الى أكثر من ٤٠ بالمائة بالنسبة للدولار ، قد أعطى دفعة أخرى هامة للشركات لتعيد النظر فى ضرورة توسيع استثماراتها فى الخارج . وعلى هذا النحو سوف يمكن للصناعة الالمانية أن تصمد للمنافسة الدولية . كما أنه بهذه الطريقة سوف يمكن زحزحة البناء الاقتصادى الالمانى للاستثمار فى فروع اقتصادية تحتاج الى رءوس أموال أكبر والى مستويات تكنولوجية أرفع . والى جانب هذا فان الاوقات المضطربة التى تمر بها المعاملات التجارية الدولية تلعب دورا هاما فى هذا الصدد . ومن الممكن تمييز اتجاه عام قوى لتوجيه التجارة العالمية وتخطيطها والسيطرة عليها . ولكن المانيا الاتحادية بطبيعة اقتصادها يمكن أن تتأثر تأثرا شديدا من جراء فرض أية قيود على صادرات الدول الاخرى فيما يتعلق بالمواد الخام والسلع نصف المصنعة ، وكذلك من جراء فرض أية قيود على الواردات من المانيا فيما

[البقية صفحة ٤ عمود ٦]



اوتوفولف فون امرنجون
رئيس اتحاد الصناعات والغرف التجارية

التبادل التجارى بين جمهورية المانيا الاتحادية والعالم العربي في عام ١٩٧٢/١٩٧٣

■ تزايد ملحوظ في الاستيراد من عديد من البلاد العربية ■ النفط مازال يتصدر المواد المستوردة ■ الصادرات الألمانية بقيت ثابتة مع اتجاهات للنمو في الربع الأخير من العام

الجدول الاول

نظرة عامة على التبادل التجارى بين المانيا الاتحادية و بلدان العالم العربي ٧٢/٧٣

بملايين الماركات

الواردات الصادرات الميزان التجارى	١٩٧٢	١٩٧٣	تبدلات نسبية ٧٣ مقابل ٧٢	اكتوبر/ديسمبر ٧٣ مقابل اكتوبر/ديسمبر ٧٢
مجموع واردات المانيا	١٢٨٧٤٤٫٣	١٤٥٠٤٢٫١	+ ١٢٫٩٪	+ ١٣٫٢٪
مجموع صادرات المانيا	١٤٩٠٢٢٫٧	١٧٨٧٤٨٫٠	+ ١٩٫٨٪	+ ١٧٫٩٪
صادرات المانيا الى البلدان العربية	٢٨٧١٫٦	٣٦١٤٫٦	+ ٢٥٫٩٪	+ ٣٢٫٧٪
الحصة في مجموع الصادرات الالمانية	٢٪	٢٪		
واردات المانيا من البلدان العربية	٦٠٢٨٫٨	٧٤٥٠٫٧	+ ٢٣٫٦٪	+ ٥٥٫١٪
الحصة في مجموع الواردات الالمانية	٤٫٧٪	٥٫١٪		
الواردات دون نفط	٦٢١٫٤	٨٦٧٫٤	+ ٣٩٫٦٪	+ ٦٠٫٨٪
الحصة في مجموع واردات المانيا	٠٫٥٪	٠٫٦٪		
ميزان تجارى مع نفط	− ٣١٥٧٫٢	− ٣٨٣٦٫١		
ميزان تجارى دون نفط	+ ٢٢٥٠٫٢	+ ٢٧٤٧٫٠		

النفط	مليون مارك	مليون طن	مليون مارك	مليون طن	قيمة	كمية	قيمة	كمية
مجموع واردات المانيا من النفط	٢٤١١٫٠	١٠٢٫٦	٩٠٧٦٫٣	١١٠٫٥	+ ٢٢٫٥٪	+ ٧٫٧٪	+ ٥٨٫٢٪	+ ٦٫٥٪
شبه/ نفط عربي	٥٤٠٧٫٤	٧٤٫٢	٦٥٨٣٫١	٧٩٫٧	+ ٢١٫٧٪	+ ٧٫٤٪	+ ٥١٫٣٪	+ ٥٫٥٪
حصته في مجموع واردات المانيا من النفط	٧٣٪		٧٢٫٤٪	٧٢٫٥٪	− ٧٢٫٩٪			
حصة النفط في مجموع واردات المانيا من البلدان العربية	٨٩٫٧٪		•		٨٨٫٤٪			

الجدول الثانى

التبادل التجارى بين الجمهورية الاتحادية و بلدان العالم العربي ١٩٧٢/١٩٧٣

البلد	مجموع الاستيراد ١٩٧٢ مليون مارك	١٩٧٣ مليون مارك	تبدلات ٪	منه نفط ٧٢ مليون مارك	٧٣ مليون مارك	٧٢ مليون طن	٧٣ مليون طن	حصته في الواردات ٪ ٧٢	٧٣	اكتوبر/ديسمبر ٧٢ مليون طن	٧٣	اكتوبر/ديسمبر تبدلات ٧٣/٧٢
المغرب	٢١٨٫٦	٢٩٢٫٤	+ ٣٣٫٨٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جزائر	٩١٠٫٠	١٤٠١٫٣	+ ٥٤٫٠٪	٨١٤٫٦	١٢٧٢٫٦	١٦٫٤	١٣٫٦	٩٠٫٥	٩٠٫٨	٢٫٦	٣٫٣	+ ٢٦٫١٪
تونس	١١٢٫٠	٤٥٫١	− ٥٩٫٠٪	٧٩٫٤	١٢٫١	١٫٠	٠٫١	٧٠٫٨	٢٦٫٤	٠٫١	—	− ١٠٠٪
ليبيا	٢١٢٦٫٠	٢٢٢٢٫٣	+ ٤٫٥٪	٢١٢٢٫٧	٢٢١٧٫٥	٢٨٫٥	٢٥٫٦	٩٩٫٨	٩٩٫٨	٧٫٤	٥٫٨	− ٢١٫٦٪
مصر	١٢٠٫٣	١٤٨٫٢	+ ٢٣٫٢٪	٩٫٩	١٢٫٩	٠٫١	٠٫٢	٨٫٢	٩٫٤	٠٫٠	—	− ١٠٠٪
سودان	١١٤٫٤	١٢٠٫١	+ ٥٫٠٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	٣١٫٨	٤٦٫١	+ ٤٥٫٠٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سورية	٥١٫٧	٦٢٫٦	+ ٢١٫١٪	٢٢٫٨	٢٦٫٠	٠٫٤	٠٫٥	٤٤٫١	٥٧٫٥	٠٫٢	٠٫٣	+/−
عراق	١٤٦٫٣	١٤٤٫٩	− ١٫٠٪	١٣٩٫٤	١٣٧٫٨	١٫٩	١٫٦	٩٥٫٣	٩٥٫١	٠٫١	٠٫٤	+ ٣٠٠٪
الاردن	٠٫٨	١٫٠	+ ٢٥٫٠٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سعودية	١٣٤٦٫٩	١٩٢٣٫٣	+ ٤٢٫٨٪	١٣٣٥٫٣	١٨٨٤٫٩	١٩٫٠	٢٥٫٣	٩٩٫١	٩٧٫٩	٥٫٥	٦٫٣	+ ١٤٫٥٪
كويت	٢٨٨٫٧	٣٢١٫٣	+ ١١٫٣٪	٢٨٠٫٥	٣٠٦٫٥	٤٫٣	٤٫٣	٩٧٫٢	٩٥٫٤	١٫٢	٠٫٩	− ٢٥٫٠٪
بحرين	٤٫٨	٣٫٠	− ٣٧٫٥٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	٨١٫٣	٦٣٫٠	− ٢٢٫٥٪	٨١٫٢	٦٣٫٠	١٫١	٠٫٧	٩٩٫٨	١٠٠٫٠	٠٫٤	٠٫١	− ٧٥٫٠٪
دبي		١٩٩٫٠			١٩١٫٤		٢٫٤		٩٦٫٢		٠٫٦	
ابوظبي	٤٦٦٫٣	٤٤٩٫٥		٤٦٦٫٠	٤٤٩٫٤	٦٫٤	٥٫٤	٩٩٫٩	٩٩٫٩	١٫٥	١٫٥	
شارجه		٠٫٥										
عمان	٥٫٩	٠٫٥	− ٩١٫٥٪	٥٫٦	—	٠٫١	—	٩٤٫٩	—	٠٫٠	—	—
يمن	٠٫٧	١٫٨	+ ١٥٧٫١٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—
يمن ج	٢٫٣	٤٫٧	+ ١٠٤٫٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	٦٠٢٨٫٨	٧٤٥٠٫٧	+ ٢٣٫٦	٥٤٠٧٫٤	٦٥٨٣٫١	٧٤٫٢	٧٩٫٧	٨٩٫٧	٨٨٫٤	١٩٫٠	١٩٫١	+ ٠٫٥٪

الجدول الثالث

التبادل التجارى بين الجمهورية الاتحادية و بلدان العالم العربي ١٩٧٢/١٩٧٣

البلد	الصادرات ١٩٧٢ مليون مارك	١٩٧٣ مليون مارك	تبدلات ٧٣/٧٢	اكتوبر/ديسمبر ٧٢ مليون مارك	٧٣ مليون مارك	الميزان التجارى ١٩٧٢ مليون مارك	١٩٧٣ مليون مارك
المغرب	١٥٨٫٣	٢٢٣٫٤	+ ٤١٫١٪	٣٨٫٨	٩٩٫٦	− ٥٩٫٣	− ٦٩٫٠
الجزائر	٣١٤٫٣	٨٢٤٫٩	+ ١٦٢٫٠٪	١٦٥٫٩	٤١٤٫٠	− ٥٩٥٫٨	− ٥٧٦٫١
تونس	١٢١٫٨	١٤٩٫٣	+ ٢٢٫٥٪	٣٢٫٧	٤١٫٩	+ ٩٫٨	+ ١٠٣٫٣
ليبيا	٣٠٥٫٣	٥١٠٫٠	+ ٥٧٫٢٪	٩٤٫٣	١٥٧٫٠	− ١٨٢١٫٧	− ١٦١٢٫٣
مصر	١٦٢٫٠	٢٣٨٫٨	+ ٤٧٫٠٪	٤٥٫٩	٧٤٫٥	+ ٤٢٫٣	+ ١٨٠٫٦
السودان	٧٤٫٨	٧٦٫٥	+ ٢٫٥٪	١٩٫٤	٢٣٫٣	− ٤٩٫٦	− ٤٣٫٦
لبنان	٢٠٤٫٣	٢٤٥٫٣	+ ١٣٫٣٪	٦٨٫٦	٨٥٫٨	+ ١٧٢٫٤	+ ١٩٩٫٣
سورية	١٣٠٫٨	٢٠٢٫٧	+ ٥٥٫٧٪	٤١٫٧	٦٥٫٩	+ ٧٩٫١	+ ١٤١٫١
العراق	١٠٤٫٤	١١٤٫٩	+ ٨٫١٪	٣٣٫٦	٣٩٫٢	− ٤١٫٩	− ٣٢٫٠
الاردن	٦٦٫٧	٧٤٫٨	+ ١٢٫١٪	١٨٫٨	٩٨٫٢	+ ٦٥٫٩	+ ٧٣٫٦
السعودية	٢١٢٫٤	٣٢٢٫٦	+ ٥١٫٩٪	٣٠٫٩	٩٧٫٨	− ١٠٨٣٫٥	− ١٥٠١٫٧
الكويت	١٢٤٫٠	١٨٦٫١	+ ٥٠٫١٪	٤٧٫٤	٥٤٫٨	− ١٦٤٫٦	− ١٣٥٫١
البحرين	٢٣٫٦	٢٨٫٠	+ ٢٠٫٧٪	٥٫٧	٦٫٩	+ ١٨٫٤	+ ٢٥٫٠
قطر	٢٤٫٨	٢٧٫١	+ ٩٫١٪	٦٫٣	٧٫٩	− ٥٦٫٥	− ٣٥٫٩
دبي		٤٤٫١			٩١٫٢		− ١٠٦٫٩
ابوظبي	٢٤٫٠	٢٨٫٤		١٢٫٩	٩٫٦	− ٤٤٢٫٣	− ٤٢١٫٩
شارجة		٣٫٩			٠٫٥		+ ٣٫٤
عمان	١٦٫١	٤٠٫٢	+ ١٤٩٫٧٪	٥٫٩	٧٫٠	+ ١٠٫٢	+ ٣٩٫٥
اليمن	٢٣٫٩	٢٥٫٤	+ ٦٫٣٪	٥٫٨	٤٫٣	+ ٢٣٫٢	+ ٢٣٫٦
اليمن الجنوبي	١١٫٦	١٢٫٩	+ ١١٫٢٪	٢٫٤	٤٫٣	+ ٩٫٣	+ ٨٫٢
	٢٨٧١٫٦	٣٦١٤٫٦	+ ٢٥٫٩٪	٧٤٤٫٧	٩٦٦٫٣	− ٣١٥٧٫٢	− ٣٨٣٦٫١

الجدول الرابع

حصة النفط العربي في تجهيزات الجمهورية الاتحادية من النفط ٧٢/٧٣

البلدان المجهزة	١٩٧٢ مليون طن	١٩٧٣ مليون طن	حصة البلدان العربية المنفردة في تصدير النفط: في استيراد المانيا من النفط العربي ١٩٧٢ بالمائة	١٩٧٣ بالمائة	في مجموع استيراد المانيا بصورة عامة ١٩٧٢ النسبة ١٠٠٪	١٩٧٣ النسبة ١٠٠٪
مجموع استيراد المانيا من النفط	١٠٢٫٦	١١٠٫٥	—	—	١٠٠٪	١٠٠٪
منه نفط عربي	٧٤٫٢	٧٩٫٧	١٠٠٪	١٠٠٪	٧٢٫٤٪	٧٢٫١٪
في عام ١٩٧٣ من						
ليبيا	٢٨٫٥	٢٥٫٦	٣٨٫٤٪	٣٢٫١٪	٢٧٫٨٪	٢٣٫٢٪
السعودية	١٩٫٠	٢٥٫٣	٢٥٫٦٪	٣١٫٧٪	١٨٫٥٪	٢٢٫٩٪
الجزائر	١١٫٤	١٣٫٦	١٥٫٤٪	١٧٫١٪	١١٫١٪	١٢٫٣٪
الامارات المتحدة	٦٫٤	٧٫٨	٨٫٦٪	٩٫٨٪	٦٫٢٪	٧٫١٪
الكويت	٤٫٣	٤٫٣	٥٫٨٪	٥٫٤٪	٤٫٢٪	٣٫٩٪
العراق	١٫٩	١٫٦	٢٫٦٪	٢٫٠٪	١٫٩٪	١٫٥٪
قطر	١٫١	٠٫٧	١٫٥٪	٠٫٩٪	١٫١٪	٠٫٦٪
سورية	٠٫٤	٠٫٥	٠٫٥٪	٠٫٦٪	٠٫٤٪	٠٫٥٪
مصر	٠٫١	٠٫٢	٠٫١٪	٠٫٣٪	٠٫١٪	٠٫٢٪
تونس	١٫٠	٠٫١	١٫٤٪	٠٫١٪	١٫٠٪	٠٫١٪
عمان	٠٫١	—	٠٫١٪	—	٠٫١٪	—
استيراد النفط من بلدان اخرى	٢٨٫٤	٣٠٫٨	—	—	٢٧٫٦٪	٢٧٫٩٪
منه من/						
ايران	٩٫٤	١٤٫٢	—	—	٩٫٢٪	١٢٫٩٪
نيجيريا	١٠٫٩	١٠٫٣	—	—	١٠٫٦٪	٩٫٣٪
فنزويلا	٣٫٧	٢٫٢	—	—	٣٫٦٪	٢٫٠٪
النرويج	٠٫٤	٠٫٤	—	—	٠٫٤٪	٠٫٤٪
غابون	٠٫٥	٠٫٩	—	—	٠٫٥٪	٠٫٨٪
بلدان اخرى	٣٫١	٢٫٨	—	—	٣٫٠٪	٢٫٥٪

قامت وزارة الاقتصاد الاتحادية مؤخرا باصدار الاحصائية المتعلقة بالتبادل التجارى بين جمهورية المانيا الاتحادية والبلدان العربية لعام ١٩٧٣ .

يظهر من الاحصائية ان تصدير البضائع الالمانية الى البلدان العربية قد زاد من ٢٫٩ مليار مارك في عام ١٩٧٢ الى ٣٫٦ مليار مارك في عام ١٩٧٣ ، اى بنسبة قدرها ٢٥٫٩ بالمائة ، علما بان نسبة الزيادة قد بلغت في الربع الاخير من العام ٣٢٫٧ بالمائة . اما استيراد منتجات البلدان العربية بما في ذلك النفط فقد ارتفع بنسبة ٢٣٫٦٪ ، اى من ٦ مليارات مارك الى ٧٫٥ مليار مارك . اما ارتفاع النسبة في الربع الاخير من العام الى ٥٥٫١ بالمائة فقد يعود أمره الى زيادة اسعار النفط .

وقد بلغت حصة البضائع الالمانية المصدرة الى العالم العربي في مجموع صادرات جمهورية المانيا الاتحادية حوالى ٢٪ في عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ويعنى هذا بان النسبة لم تتغير . اما حصة الصادرات العربية وبضمنها النفط في مجموع الواردات الالمانية فقد ازدادت من ٤٫٧٪ في عام ١٩٧٢ الى ٥٫١٪ في العام الماضى ، ووصلت في الربع الاخير من عام ١٩٧٣ الى ٦٪ [٧٢/٤ — ٤٫٤٪] . اما استيراد السلع غير النفطية فقد بلغ ٠٫٥٪ وهى نسبة غير ذات اهمية على الرغم من وجود اتجاهات زيادة ملحوظة في هذه الواردات [١٩٧٣ مقابل ١٩٧٢ + ٣٩٫٦ ٪ اكتوبر/ديسمبر ١٩٧٣ مقابل اكتوبر/ديسمبر ١٩٧٢ + ٦٠٫٨٪] .

وقد ادت زيادة اسعار النفط الى حدوث خلل في الميزان التجارى الالمانى في التعامل مع البلدان العربية . يظهر ذلك في النقصان الحادث وقدره — ٣٫٢ مليار مارك الى — ٣٫٨ مليار خلال العام الذى تشمله الاحصائية . الا ان الميزان التجارى [بغير النفط] فكان بصالح الجمهورية الاتحادية [+ ٢٫٧ مليار مارك مقابل ٢٫٣ مليار مارك في عام ١٩٧٢] .

تبلغ حصة النفط في مجموع واردات المانيا الاتحادية من البلدان العربية في عام ١٩٧٣ حوالى ٩٠٪ . ويبلغ مجموع كميات النفط المستوردة في ١٩٧٢ / ١٩٧٣ [١١٠٫٥] مليون طن ، من بينها ٧٩٫٧ مليون طن أو ٧٢٫١٪ من البلدان العربية . ويعنى هذا مقابل العام السابق لذلك زيادة قدرها ٩٫٧ مليون طن أو ٧٫٧٪ في مجموع استيراد النفط . اما الزيادة في استيراد النفط العربى فارتفعت من ٥٫٥ مليون أو ٧٫٤٪ مع العلم بأن نسبة النفط العربى قد تراجعت قليلا في مجموع واردات نفط المانيا الاتحادية [من ٧٢٫٤٪ الى ٧٢٫١٪]

وتشير نتائج الربع الاخير من عام ١٩٧٣ بأن مجموع واردات المانيا من النفط قد ازدادت بنسبة ٦٪ ، أى من ٢٦٫٥ الى ٢٨٫١ مليون طن . اما الزيادة في نسبة الاستيراد من البلدان العربية في هذه الفترة فازدادت بنسبة ٠٫٥ ٪ أى ١٩٫٠ مليون طن الى ١٩٫١ مليون طن . وتشير الاحصائية الى ان استيراد نفط البلدان العربية قد بلغ نسبة في الفترة المذكورة قدرها ٦٨٪ مقابل ٦٩٫٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق لذلك . اما سبب ذلك فيكمن في زيادة اسعار النفط مما دفع الى قلة قيم الاستيراد [راجع الجدول ١ و ٣] .

يظهر الجدول الثانى تطور التبادل التجارى مع الدول العربية على انفراد والبالغ عددها ٢٠ ، ان تراجع الاستيراد من تونس والعراق والبحرين وقطر وعمان في عام ١٩٧٣ قد تعادل نتيجة لزيادة الاستيراد من الدول العربية الاخرى . وبصورة عامة فان الصادرات قد ارتفعت خلال فترة الاحصائية من الفترة السابقة .

حديث مع مسئول الشئون الاقتصادية لبرلين الغربية

الدول العربية شريك تجارى هام لبرلين الغربية

المعارض الدولية فى برلين الغربية نافذة هامة لتسويق المنتجات والسلع العربية فى أوروبا

برلين الغربية تشترك فى الوفد الاقتصادى الألمانى إلى مصر

فى اعقاب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المانيا الاتحادية ومصر فى العام الماضى ، اشتركت برلين الغربية بجناح خاص فى جناح جمهورية المانيا الاتحادية بسوق القاهرة الدولية . وقد شهد زوار المعرض العديد من المنتجات المتنوعة التى يمكن ان يقدمها اقتصاد برلين الغربية الى الدول العربية . ويتولى السناتور دكتور كارل كونج وهو بدرجة وزير — مسئولية توجيه السياسة الاقتصادية لمدينة برلين الغربية . وقد اجرينا معه الحديث التالى .

سؤال : ان الزيارة التى يقوم بها المستشار فيلى برانت لمصر تؤكد مدى عمق الروابط بين المانيا الاتحادية ومصر . وعندما كان فيلى برانت يتولى منصب العمدة الحاكم لبرلين الغربية قبل عدة سنوات ، قام بزيارة للقاهرة واكد فى هذه الزيارة مدى الروابط بين برلين الغربية والقاهرة . وكان المفتاح الذهبى لمدينة القاهرة الذى حمله محافظ القاهرة هدية الى برلين الغربية رمزا على هذا الرباط .. ولا شك ان اقتصاديات برلين الغربية تمثل جسرا للعلاقات مع القاهرة ومصر . وقبل ان تحدثنا عن تفاصيل هذه العلاقات ، هل يستطيع السناتور كونج ان يقدم لنا نظرة عامة على اقتصاديات برلين الغربية ؟

جواب : ان برلين الغربية ليست بحسبه اكبر مدينة صناعية فى المانيا ، ولكنها من اكبر المراكز الصناعية فى اوربا . وعلى هذه الرقعة التى لا تتجاوز مساحتها ٤٨٠ كليو مترا مربعا تتركز اقوى قوة اقتصادية ، ويعمل فى ما يقربه من ٩٠ الف مصنع ومحل عمل اكثر من ٩٠٠ الف عامل وموظف وصاحب مهنة . وقد بلغ مجموع انتاجهم فى عام ١٩٧٣ ما قيمته ٣٤ مليار مارك ، اى ما يوازى ٤ بالمائة من مجموع الانتاج فى المانيا الاتحادية .

وبالنسبة للقوة الاقتصادية فى برلين الغربية تلعب الصناعة دورا حاسما . اذ يوجد فى برلين الغربية نحو ٣٦٠٠ مصنع يعمل فيها ٢٤٠ الف شخص . ويضع نطاق المنتجات السلعية التى تنتجها الصناعات فى برلين لتمتد من التجهيزات الصناعية الضخمة الى ادق انواع الالات والمنتجات التى تنفرد برلين الغربية بانتاجها .

ولا تستمد المنتجات الصناعية لبرلين شهرتها من مصانع ومؤسسات مثل سيمنس ، وآه . ايه . جى ، وشيرنج وشباج [فريتز فرز] بل أيضا من انتاج شركات شهيرة متخصصة فى انتاج الالات والمعدات الدقيقة التى تصدر وتلقى ذيوعا وشهرة فى عديد من بلاد العالم .

وتسيطر على البناء الصناعى الاقتصادى لبرلين صناعات وسائل الانتاج . التى تمثل ٥٨ ٪ من حجم الانتاج الصناعى للمدينة . كما ان انتاج السلع الاستهلاكية عامل هام فى الحياة الصناعية لبرلين فمثلا تنتج برلين ثلث ما تستهلكه المانيا الاتحادية من السجاير والدخان .

سؤال : هل يتجه الانتاج فى برلين الغربية — كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد فى جمهورية المانيا الاتحادية — الى الاعتماد على التصدير ؟

جواب : ان الاقتصاد البرلينى باعتباره جزء من اقتصاد المانيا الاتحادية يرتبط ارتباطا وثيقا مع الاسواق فى المانيا الغربية . ولهذا فليس عجيبا أن الجزء الاكبر من حركة السلع ، اى ما يقرب من ٨٣ من الصادرات و ٨٥ من الواردات ، يتم مع جمهورية المانيا الاتحادية . كما ان تركيب الانتاج للصناعة البرلينية يتطلب تعاونا وثيقا مع الاقتصاد العالمى .

ولهذا فان من اهم اهداف حكومة برلين ، ربط المدينة بروابط اقتصادية خارجية وتدعيمها .

ويتم تنظيم التجارة الخارجية لبرلين فى نطاق التجارة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية . ومع ذلك فان الاقتصاد البرلينى قام بتصدير ما قيمته ٣٫٤ مليار من السلع الى الخارج فى عام ١٩٧٢ ، وكان نصيب دول العالم الثالث منها ٦٫٠ مليار مارك أى ما يوازى ١٨ فى المائة . ومعظم الصادرات منتجات الكترونية وكهربائية ، وآلات ، وكيماويات ومصنوعات معدنية . وكذلك تجهيزات صناعية حديثة وسلع راسمالية تساهم فى زيادة الانتاج وتحسينه فى الدول الاخرى .

سؤال : يرتبط الاقتصاد الالمانى ، والبرلينى بوجه خاص بالاقتصاد العربى بما فى ذلك مصر . هل يمكن ان تتحدث الينا حول هذا الموضوع ؟

جواب : تحتل الدول العربية مكانا هاما بين الشركاء العديدين فى المعاملات التجارية مع الاقتصاد البرلينى . وقد بلغ حجم صادرات برلين الى الدول العربية خلال عام ١٩٧٢ نفس الحجم من الصادرات الى ايطاليا او بلجيكا ولوكسمبرج ، وهما من أكثر دول السوق الاوربية المشتركة تعاملا مع برلين . ولعل اهم العملاء من بين الدول العربية نذكر الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب وسوريا .

ان الحجم الشامل للتجارة الخارجية لبرلين مع مصر وصل خلال عام ١٩٧٢ الى ما يقرب من ١٠ ملايين مارك . ومن بين المنتجات التى تم تصديرها من برلين الى مصر منتجات كيماوية وسلع غذائية والكترونيات وآلات وتستورد برلين من مصر المعادن غير الحديدية والالات والمنتجات الزراعية .

سؤال : من المعروف ان برلين — رغبة منها فى تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الثالث ومع العالم الخارجى — قد اقامت عددا من الهيئات النافعة ونخص بالذكر منها معارض برلين الدولية . هل يمكن ان تشرح لنا بالتفصيل بعض جوانب هذا النشاط رغبة فى تدعيم اواصر التعاون بين الدول العربية من ناحية والمانيا الاتحادية واوربا من ناحية اخرى ؟

جواب : لقد تطورت برلين كمدينة للمعارض خلال السنوات الاخيرة لتصبح اكثر واكبر نقطة لقاء دولية لعقد الصفقات التجارية والاتصالات . ففى عام ١٩٧٣ مثلا ، أشترك عارضون فى المعارض البرلينية من ١٠ دول ينتمون الى قارات العالم كلها . وفى الوقت نفسه جاء الى برلين ما يقرب من ٣٥ الف زائر من اكثر من ١٠٠ دولة من دول العالم . وكان من بين العارضين ممثلو ٧١ دولة من دول العالم الثالث على الاقل . وتلعب الدول العربية فى هذا المجال بعلاقاتها التقليدية مع المانيا دورا هاما . وهكذا اشتركت المنتجات المصرية والجزائرية والاردنية واللبنانية والمغربية والموريتانية والسودانية والسورية والتونسية فى معارض برلين وأسواقها التى اقيمت فى العام الماضى .

ويلبى معرض « شركاء من اجل التقدم » بنوع خاص وهو المعرض الذى يقام سنويا فى برلين الاحتياجات التجارية لدول العالم الثالث . اما معرض واردات ما وراء البحار ، وهو المعرض الرائد والوحيد من نوعه فى اوربا ، فقد اثبت فاعليته المعرضية كوسيلة ناجحة لتمهيد الطريق أمام المنتجات القادمة من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى الاسواق الاوربية .

ويتيح هذا المعرض فرصة لا تعوض أمام دول العالم الثالث ، كمعرض غير متخصص ومفتوح لجميع المنتجات ، التى يمكن تقديمها الى الاسواق الالمانية والاوربية ويمكن للمستوردين الاوربيين والالمان عن طريقة معرفة انواع المنتجات التى يرغبون فى استيرادها من دول العالم الثالث . ويلاحظ أن عدد العارضين فى « معرض واردات ماوراء البحار » آخذ فى الازدياد بصفة مطردة .

وقد بلغ عدد الشركات التى عرضت فيه خلال العام الماضى نحو ١٠٠٠ شركة من ٦٢ دولة .

وقد اكتسبت « البورصة الدولية للسياحة » فى برلين اهمية متزايدة بالنسبة لدول العالم الثالث ، وهو معرض فريد من نوعه فى أوربا . وتعتبر « البورصة الدولية للسياحة » فى برلين مؤسسة هامة تغطى احتياجات صناعة السياحة ، فهى معرض فنى واعلامى ودعائى الى جانب أنها مؤتمر يضم خبراء السياحة فى العالم . وقد اشترك فيها علم ١٩٧٤ نحو ٢٥٣؟ عارضا وأكثر من ٩٠ شركة ومؤسسة سياحية تنتمى الى ٥٦ دولة . ويكشف الاهتمام المتزايد والاعداد المطردة من العارضين القادمين من الدول العربية عن مدى الفائدة التى تعود على الدول العربية من بورصة السياحة الدولية كمصدر للدعاية السياحية والتسويق السياحى .

ويزداد الدور الذى تلعبه برلين فى مضمار التعاون بين المانيا الاتحادية ودول العالم الثالث ، خصوصا خلال العام الماضى ، حيث تمثل برلين مركزا هاما فى هذا المجال . وفيها توجد بعض مؤسسات وهيئات هامة يقتصر دورها على تدعيم هذا التعاون وتعميقه ونذكر بعضا منها بايجاز فيما يلى :

● « الهيئة الالمانية للتطور الدولى » وتقوم على تدريب القيادات من دول العالم الثالث عن طريق الحلقات الدراسية القصيرة الامد وتبادل الخبرات والتجارب

● يجرى فى « المعهد الالمانى لسياسة التنمية » اعداد العناصر الالمانية الرائدة التى تتولى الاسهام فى النشاط الدولى لمنظمات مساعدات التنمية .

ويقدم المعهد مشورته الفنية أيضا الى حكومة المانيا الاتحادية عندما تكون بصدد وضع برامج للتنمية فى احدى الدول .

● تقوم الوكالة الالمانية لخدمات التنمية باعداد العناصر الفنية الالمانية من مختلف المهن والحرف وكذلك الاطباء والمدرسين والخبراء الاجتماعيين للعاملين فى مشروعات التنمية ببلدان العالم الثالث

● وفضلا عن ذلك فهناك عدد كبير من الاشخاص من دول العالم الثالث الذين يدرسون فى برلين أو يجرون دراسات عليا متخصصة فى معاهدها وجامعاتها وكليات الطب فيها .

سؤال : من المنتظر أن يقوم فى القريب وفد اقتصادى المانى يمثل مختلف الاتجاهات والتخصصات بزيارة مصر . هل ينتظر أن يضم الوفد ممثلون عن الاقتصاد البرلينى وفروعه؟

جواب : اننى أرحب ترحيبا كبيرا ، اذا أتيح لممثلين عن الاقتصاد البرلينى الانضمام الى الوفد الاقتصادى الالمانى الذى سيزور مصر قريبا . ولا شك أن تمثيل برلين وما تستطيع الاسهام به فى كافة المجالات أمر بالغ الاهمية فى هذه المناسبة . ولاشك أن تحسين العلاقات التجارية وتكثيف العلاقات الاقتصادية سوف يسمح بنمو متزايد للتبادل التجارى بين برلين الغربية ومصر .

وقد أبدت برلين اهتمامها الشديد ، بالعمل على تدعيم الروابط الاقتصادية القائمة التى لم تنقطع ، ومنى الاخص بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا الاتحادية ، بالاشتراك بجزء خاص فى الجناح الذى اقامته المانيا الاتحادية فى المعرض الصناعى الدولى الذى أقيم بالقاهرة فى العام الماضى . ☐

السناتور دكتور كارل كونج مسئول الشئون الاقتصادية فى برلين الغربية .

بعد المحادثات التى أجراها دكتور كورت هانزن رئيس مؤسسة باير مع كبار المسئولين فى القاهرة ... أجرينا هذا الحديث ...

"باير" تبحث إقامة مصانع للإنتاج فى المنطقة الحرة بالإسكندرية

باير على استعداد للمساهمة فى مشروعات تخدم اقتصاديات العالم العربى

قام البروفسور دكتور كورت هانزن رئيس مجلس ادارة شركة «باير ليفركوزن» بزيارة للجمهورية العربية المتحدة فى الاسابيع القليلة الماضية، لاجراء محادثات مع المسئولين حول امكانيات التعاون بين « باير ـ ليفركوزن » وجمهورية مصر العربية . حول هذه الزيارة وحول امكانيات تعاون اقتصادى مثمر .. أجرى « الاهرام » الحديث التالى .

سؤال : لا يستطيع المرء ان يتصور كثيرا من مجالات التقدم العلمى فى العالم : فى الطب ، وفى التغذية دون أن يدخل فى اعتباره انجازات الصناعات الكيماوية الالمانية فى هذا المجال . اذ تعتبر المانيا الاتحادية أكبر مصدر للكيماويات فى العالم . وفضلا عن ذلك ، تقوم الصناعة الالمانية للكيماويات بالانتاج فى قارات العالم الخمس ، واحيانا فى مصانع خاصة بها ، أو الاشتراك مع شركات اجنبية احيانا اخرى . هل يمكن توضيح هذا الجانب من النشاط بصورة اكثر تفصيلا ؟

جواب : القول الشائع الان ، هو اننا نعيش فى عصر الكيمياء . وقد اسهمت صناعة الكيماويات الالمانية و « باير » من بينها بوجه خاص ، فى تحقيق هذا التطور . فقبل ١٠٠ عام تقريبا ـ أى فى عام ١٨٧٥ ـ وبعد ١٢ عاما من تأسيس « باير » لمصنع للاصباغ والالوان ، كانت المانيا تغطى ٦٠٪ من احتياجات الاسواق العالمية من الاصباغ (بريطانيا ٢٠٪ ، وفرنسا ١٠٪ وسويسرا ١٠٪) أما اليوم فان الشركات الكيماوية الالمانية تقف على رأس كبريات المؤسسات الصناعية العالمية .

والواقع انه منذ اللحظة التى تبدأ فيها أى بلد من البلاد تطوير حياتها الاقتصادية الى ما وراء الاكتفاء الذاتى من الانتاج الزراعى ، فانها تحتاج الى منتجات من مجال الكيماويات الحديثة . والدول التى تعانى من انخفاض مستوى الدخل ، هى فى الاغلب دول تعتمد بالدرجة الاولى على اقتصاد زراعى أو انتاج الغابات . ولول ما تحتاج اليه مثل هذه الدول : مواد وقائية لحماية الزراعة ، ولزيادة المحاصيل الزراعية . ومع تزايد مستوى الدخل للفرد ، يزداد الطلب ايضا على المعقمات والمبيدات الحشرية المنزلية ، والادوات المنزلية البسيطة الاخرى التى يجرى انتاجها من مواد كيماوية، بالاضافة الى المنتجات الكيماوية التى تستخدم فى الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة . وكلما زاد الانتاج القومى لشعب من الشعوب ، كلما ارتفع مستوى معيشته ، وبالتالى كلما زاد نصيبه من المنتجات الكيماوية فى حياته .

سؤال : ان شركة باير التى تتولون رياستها هى اكبر مؤسسة المانية للكيماويات . كيف ترون دور « باير » فى هذا المجال ؟

جواب : ان قائمة المنتجات المتنوعة التى تنتجها « باير » والتى تبلغ نحو ٦٠٠٠ انتاج ، يغطى مجالا واسعا يمتد الى كل فروع الحياة تقريبا . ولهذا فان منتجات « باير » التى تخرج من مصانعه مباشرة أو التى يجرى انتاج مكوناتها فى مصانعه، تكاد تكون معروفة فى كل بلد من بلاد العالم بغض النظر عن الانظمة الاجتماعية أو السياسية .

ان « باير » هى اكبر مصدر المانى للكيماويات . وتوزع باير منتجاتها فى ١٢٢ دولة . وينتمى الى « عالم باير » نحو ٣٢٦ شركة ، منها ٢٦٧ شركة تتخذ مقرها فى الخارج فى جميع قارات العالم . وتمتلك « باير » ٨٨ مصنعا فى ٣٥ دولة. وأكبر شركات تابعة لباير توجد فى امريكا وبلجيكا والبرازيل واليابان وايطاليا والهند .

وقد بلغ حجم تعامل باير فى عام ١٩٧٢ ما قيمته ١٤٫٤ مليار مارك ، ثلثاه فى الخارج . ويعمل فى « باير » نحو ٦٣ الف عامل وموظف وفنى ، أما فى فروع باير فى الخارج فيعمل نحو ٧٥ الف شخص .

سؤال : فى نطاق النشاط العالمى الواسع الذى تقوم به « باير » تسهم باستثمارات ضخمة فى الخارج . هل يمكن ان تطلعونا على مدى نشاطكم فى هذا المجال ؟

جواب : خلال العشر سنوات الاخيرة [من ١٩٦٣ الى ١٩٧٢] استثمرت « باير » ما قيمته ٦٫٨ مليار مارك فى الخارج منها ١٫٧ مليار مارك فى المدة من ١٩٧١ و ١٩٧٢ . وبهذا فان نسبة الاستثمارات فى الخارج تقل قليلا من حجم الاستثمارات فى الداخل . وتعتبر أسواق أمريكا اللاتينية نقطة الثقل ـ بالنسبة للاجزاء الاخرى من العالم ـ فيما يتعلق بحجم التعامل لشركة باير ، اذ تستغرق أسواق أمريكا اللاتينية واحد من ١٢ من حجم التعامل التجارى لباير ، ويعمل فى فروع باير هناك نحو ١٠ آلاف شخص .

سؤال : السيد البروفسور هانزن قمتم أخيرا بزيارة للقاهرة ، حيث اجريتم مباحثات عمل هامة هل يمكن القول بأن من الممكن أن نتوقع مزيدا من النشاط تقوم به شركة « باير » فى مصر أو فى العالم العربى ؟

جواب : ان الزيارة التى قمت بها لمصر من ٢١ فبراير الى ٣ مارس هذا العام ، كانت زيارة استطلاعية ، لبحث امكانيات توسيع نشاط باير فى مصر . وقد خرجت من أحاديثى الطيبة العديدة ومناقشاتى ومشاهداتى بانطباع قوى مؤداه أن الانفتاح الاقتصادى لمصر قد بدأ وأن مصر على استعداد لانتهاج سياسة منفتحة ومتحررة فى هذا المجال .

ومن خلال محادثاتى التى اجريتها مع عدد من كبار المسئولين المصريين ، ومن بينهم على سبيل المثال : نائب رئيس الجمهورية الدكتور محمود فوزى ، ونائب رئيس الوزراء دكتور عبد العزيز حجازى، ووزير البترول دكتور عز الدين هلال ، ووزير الصناعة المهندس مشهدين توزيو ... وزير الصحة الدكتور محفوظ ، وصلاح هدايت وشريف لطفى والدكتور عبد المنعم القيسونى ... ومن خلال المعلومات التى خرجت بها، استطعت ان اتأكد من ان المستقبل يحمل بالنسبة « لباير » فرصا لتوسيع نشاطها وتدعيمه فى مصر .

فلا يستبعد مثلا ان نقوم بانشاء مصنع « لباير » فى المنطقة الحرة المزمع اقامتها فى الاسكندرية ويخطر ببالى فى هذا الصدد ما تبذله الجهات المصرية المسئولة من جهود لتوسيع الرقعة المزروعة فى مصر، وهو ما اعتبره تفكيرا بالغ الصواب ، لانه فى اعتقادى خير وسيلة لمساعدة الطبقات الواسعة من الشعب المصرى .

وكما ذكرت، فقد كانت رحلة استطلاعية هيأت لى الفرصة للحصول على معلومات قيمة سوف تفيد كثيرا فى دراسة أسلوب توسيع نشاطنا وتعاوننا فى جمهورية مصر العربية .

وأود ـ اجابة على سؤالك ـ أن اقول لك ما يلى :

ان « باير » على استعداد للتعاون الوثيق والاستثمار فى جميع بلاد العالم ، حيثما يتيح التشريع الاقتصادى فرصة للنمو والكسب . ويسرى هذا بالذات على دول العالم الثالث ودول العالم العربى أيضا. أن نمو الطاقة الاستهلاكية للمنتجات الكيماوية فى هذه البلاد سوف يزيد فى السنوات القادمة عنه فى معظم البلاد الصناعية المتقدمة . وتأخذ « باير » فى حسبانها وهى تفكر فى هذا المجال أى عوامل طرأ وقد تؤثر على الاستقرار السياسى أو الاقتصادى فى دول العالم الثالث النامية ، وذلك بشرط أن تكون للمشروع الاستثمارى فرصة التطور والنمو والنجاح ، وعلى أساس قدر معقول من المخاطرة تستطيع امكانيات المؤسسة أن تتحمله وتعوضه .

سؤال : توصلت صناعة الكيماويات الالمانية خلال السنوات العشر الاخيرة الى اكتشافات ثورية ، تعود بالنفع على البشرية كلها . واذكر فى هذا الصدد على سبيل المثال اكتشاف العقار المبيد للبلهارسيا واكتشاف كثير من الاسمدة الصناعية وغيرها من الاكتشافات التى تساعد على المحافظة على الصحة الانسانية ووقايتها من الامراض والاوبئة. وقد اسهمت « باير » فى هذا بالكثير ، فهل يمكن اطلاعنا على بعض هذه الجوانب ؟

جواب : تملك « باير » ٨٣ الف اكتشاف مسجل فى العالم داخل ألمانيا وخارجها . ومعظم هذه الاكتشافات تم التوصل اليها خلال الـ ٢٥ عاما الاخيرة . وتعتبر « باير » رائدة فى مجال مركبات الصياغة الصناعية ، وفى مجال البوليوريتان ومستخرجاته ، والمبيدات الحشرية ، وطب المناطق الحارة . ومنذ العشرينيات من هذا القرن بذلت « باير » جهودا ضخمة فى الابحاث الخاصة بأمراض المناطق الحارة وتوصلت الى انتاج عقاقير لمكافحة البلهارسيا ومرض النوم والملاريا . وآخر انجاز لنا فى هذا المجال هو اكتشاف عقار يقضى على مرض « كلجاس » الذى يذهب ضحية له اكثر من ١٠ ملايين شخص فى أمريكا الجنوبية والوسطى . وقد استطعنا أن نثبت فى عام ١٩٧٢ عن طريق التجربة المشتركة الرائدة التى قمنا بها مع الجانب المصرى فى الفيوم، امكان القضاء على مرض البلهارسيا الذى يعانى منه أكثر من ٢٠٠ مليون شخص . ويعمل علماؤنا فى أبحاث لانتاج عقاقير فعالة ضد أمراض القلب وضد السرطان .

ان « مجموعة شركات باير » تنفق فى كل يوم من أيام السنة أكثر من مليون ونصف مليون مارك على الابحاث العلمية [فى عام ١٩٧٢ انفقت « باير » ٥٦١ مليون مارك] بحيث يحق لنا أن نقول عن انفسنا بجدارة : « باير تعمل فى خدمة الانسانية » . □

البروفسور دكتور كورت هانزن رئيس مجلس ادارة مؤسسة باير الالمانية .. ومن كبار المتخصصين فى الكيماويات الزراعية ..

حديث مع فولف فون أمرنجون [بقية]

يتعلق بالسلع الاستثمارية والاستهلاكية . ومن ثم فان توجيه الاستثمارات الالمانية الى مناطق خارج المانيا يمكن ان يفيد كثيرا من التوازن فى شكل هذه الحالة .

سؤال : كثير من الدول العربية لا تبدى اهتماما باستثمارات رأس المال الاجنبى فحسب ، بل يهمها كما هو الحال بالنسبة للاتفاق المصرى ـ الالمانى لتشجيع الاستثمار ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتمكين رءوس الاموال الالمانية الخاصة من الاستثمار فى بلادهم . ما هو مدى الاهتمام الالمانى فى هذا المجال ؟

جواب : بين الدول العربية والمانيا الاتحادية تقوم علاقات تقليدية وثيقة ، يمكن أن تكون أساسا لبناء أكبر . وتهتم الصناعة الالمانية أن تستثمر المزيد فى مجالات زاخرة بالعمل ومجالاته . كما يمكن تدعيم النشاط الاستثمارى للصناعة الالمانية فى الدول العربية عن طريق تصدير السلع الرأسمالية وما يقترن بها من الحصول على التراخيص اللازمة للانتاج وما تلزمه من الخبرة الفنية . ولعل نقطة البداية فى هذا المجال ـ على سبيل المثال ـ تكون صناعة البتروكيماويات

ولاشك أن امكانيات التعاون الاقتصادى مع الدول العربية يجب أن يجرى بحثها بالتفصيل . وفى هذا المجال فان مشكلة التمويل تلعب دورا بالغ الاهمية . ويمكن لرأس المال العربى القادم من الدول المنتجة للبترول أن يتعاون مع الخبرة الفنية الالمانية فى تحقيق هذا الهدف

سؤال : سؤال مكمل لهذا : لقد دعا السفير الالمانى فى مصر هانز جورج ستلزر فى حديث ادلى به لصحيفة « هاندلزبلات » الى زيادة الاستثمارات الالمانية لرأس المال الخاص فى مصر وتحدث عما يمكن أن تعود به من فوائد ـ ما الذى يمكن فى رأيك عمله لاثارة اهتمام رءوس الاموال الالمانية الى هذا المجال ؟

جواب : اننى لا أذيع سرا اذا قلت لك أن العديد من البلاد الاخرى فى العالم وليس البلاد العربية وحدها ، تسعى الى جذب الشركات الالمانية الى الاستثمار فى بلادها . ولكن الشركات الالمانية مهتمة بصورة خاصة بالاستفادة من هذه الفرص فى مصر . غير أنه لابد من تقديم مقترحات وخطط محددة للاستثمار حتى يمكن تحقيقها . وهنا فان المبادرة يجب أن تأتى بالدرجة الاولى من الجانب المصرى. لابد أن يقدم الجانب المصرى مقترحات مفصلة بقدر الامكان ، يستطيع الطرف المعنى بتنفيذها أن يقوم على فحصها ودراستها . ويمكن تقديم هذه المقترحات عن طريق الغرفة التجارية الالمانية ـ العربية أو عن طريق غرف الصناعة والتجارة فى المانيا نفسها .

سؤال : طالب السفير شتلزر فى حديثه أيضا بارسال وفد اقتصادى على مستوى عال من المانيا الاتحادية الى مصر . الارجح أن تؤيدوا مثل هذه التوصية ، وقد لا نستبعد أن تكونوا على رأس مثل هذا الوفد ؟

جواب : لاشك أنها فكرة مفيدة ، أن يقوم وفد المانى يمثل مختلف الفروع والصناعات ببحث امكانيات الاستثمار فى مصر على الطبيعة ، ويتعرف على الفرص المتاحة بصورة محددة . ولكن التجربة تؤكد أن مثل هذا الوفد لابد أن يسبقه اعداد واستعداد واسع النطاق فى البلد نفسها التى ستتم فيها الزيارة . واننى احيى المبادرة من الجانب المصرى

وفضلا عن ذلك فاننى شخصيا لا أستبعد اشتراكى فى مثل هذا الوفد .

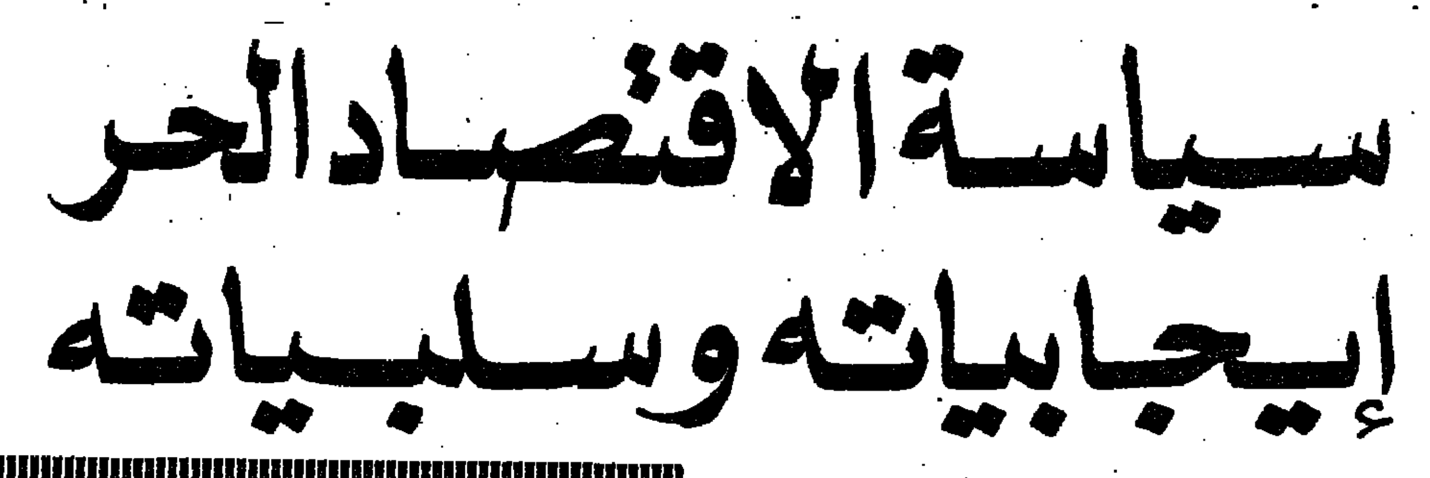
سؤال : تعد سيادتكم من بين الشخصيات البارزة التى دعت الى تكثيف العلاقات التجارية بين المانيا الاتحادية ودول الكتلة الشرقية وعلى الاخص الاتحاد السوفيتى والصين . ونظرا للصلات الوثيقة بين الاقتصاد الالمانى والاقتصاد العربى ـ وأذكر هنا على وجه الخصوص الدول العربية المنتجة للبترول ـ الايمكن ان تبذلوا جهودكم الشخصية فى العمل على دعم العلاقات العربية الالمانية فى المجال الاقتصادى على نحو ما حدث فى الحالات السابقة ؟

جواب : طبيعى أن أكون على استعداد لبذل كل الجهود بصفتى الشخصية لدعم العلاقات بين الاقتصاد الالمانى والعالم العربى . وحتى برغم اختلاف الاسس الاقتصادية اختلافا شديدا فى دول الكتلة الشرقية عنه فى الدول العربية ، فاننى كبير الامل فى أن تسفر الجهود المبذولة لتوسيع نطاق العلاقات عن تقدم كبير . □



هكذا صفحة الأصل

بعد ٢٥ عاما من المعجزة الاقتصادية الالمانية



سياسة الاقتصاد الحر إيجابياته وسلبياته

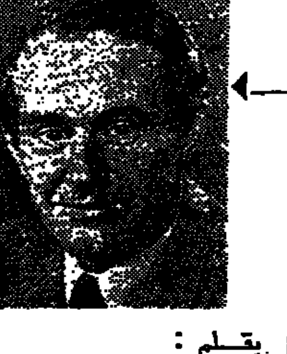


المستشار فيلى برانت يفتتح نفق نهر الالبه بهامبورج

بدىء قبل ست سنوات فى حفر نفق تحت نهر الالبه فى هامبورج على عمق ثلاثين مترا لكى تعبره السيارات.وقد استخدمت فى ذلك اضخم الاتالحفر فى العالمفقامت بحفر ثلاثة أنفاق تحت النهر يبلغ طول الواحد ١١١٤ م وقد فرغ من تشييده قبل اسابيع قليلة . وافتتح فيلى برانت النفق الذى هو اطول نفق تم شقه تحت احد الانهار فى أوروبا ، ويستخدم فى نهاية ١٩٧٤ . وكان برافقه اثناء ذلك عمدة هامبورج - بيتر شولتس الذى يشاهد خلفه فى الصورة . ومماينكر ان هناك مشروعات مشابهة لحفر أنفاق تحت قناة السويس يجرى دراستها

من المعروف أن نظام الاقتصاد الحر الذى انتهجته المانيا الاتحادية للنهوض من كبوتها بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الذى اسهم فى خلق المعجزة الاقتصادية الالمانية علىيد مهندسها الاول البروفسور لودفيج ايرهارد .

وقد عارض الحزب الديمقراطى الاشتراكى الحاكم — الآن — هذه السياسة معارضة ، شديدة عندما كان فى صفوف المعارضة ، ولكنه عاد ليعدل موقفه تجاه هذه السياسة فى مؤتمره الذى عقده فى أوائل الستينات ، ووافق على انتهاج سياسة الاقتصاد الحر . وعندما تولى الحزب الديمقراطى الاشتراكى الحكم بزعامة فيلى برانت ، استمر فى انتهاج سياسة الاقتصاد الحر ولكن مع بعض اصلاحات وتعديلات .. وهذا مايحاول الكاتب الاقتصادى الالمانى ديتر فوجل المتحدث باسم وزارة الاقتصاد الالمانية حاليا أن يشرحه فى مقاله التالى :



بقلم : **ديتر فوجل**

لا يحتاج موضوع « الاقتصاد الحر » الى ان يعالج فىجمهورية المانيا الاتحادية من الناحية النظرية فحسب . فقد مارسناه عمليا فى بلادنا طوال الخمسة وعشرين عاما الاخيرة . وكان هذا النظام قائما حتى قبل ان يعاد تأسيس دولةالمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الاخيرة . ولا شك أن هذا النظام قد طبع الفكر السياسى لسكان المانيا الغربية بصورة حاسمة . فقد كان هو الاساس الذى عليه قام البناء الاقتصادى فى المانيا الاتحادية : بعد الدمار الذى ألحقته الحرب ، وكان هو الاساس أيضا للتقدم الاجتماعى المطرد فى بلادنا .

والواقع أنه بوسع المرء أن يقول ان نظرية النظام السياسى فى المانيا الاتحادية قد وجدت رواجا سعيدا وناجحا الى حد كبير فى التطبيق العملى للحياة الاقتصادية ، بل ان أشد الناقدين لنظام الاقتصاد الحر لا يمكن أن ينكر النجاح الذى حققه هذا النظام الاقتصادى .

حقا ، لقد أخذ النقد يتزايد ضد نظام الاقتصاد الحر فى المانيا الاتحادية منذ بضع سنوات . ولم يعد هذا النظام فى نظر الكثيرين شيئا مقدسا يعلو على النقد . ومع الاعتراف بما يحققه هذا النظام من مزايا اقتصادية ، فان النقد الذى يوجه اليه ، هو أنه لم يعد على المدى الطويل قادرا على حل المشاكل الاجتماعية لدولة عصريةحديثة. ويوجه الناقدون سهام الى أنظمة التعليم الجامدة القديمة ، والى التوزيع غير العادل وغير المتكافىء للثروات والدخول، ويشيرون الى الاهمال الذى يؤدى الى تلوث البيئة أو عدم كفاية الاستثمارات فى « القطاع المنسى » من البناء الاقتصادى . وحتى فى المانيا الاتحادية فان الحديث لا ينقطع الان عن تكدس الثروات فى أيدى الخاصة ، والفقر فى الاموال العامة ، على الرغم مما تنطوى عليه هذه الاتهامات من عدم الدقة .

هل هناك دليل ينهض على صحة هذه الاتهامات ؟

ان من يأخذ بنظام الاقتصاد الحر ، وهو ما تحاول حكومة المانيا الاتحادية أن تأخذ به فى تواضع تام ، فلابد أن يتأكد أولا من أن هذا النظام لن يحل من تلقاء نفسه كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السياسية فى بلده . فمن الطبيعى أن الاقتصاد الحر يحتاج الى مساندة سياسية : فى مجال السياسة الاجتماعية ، فى سياسة التعليم ، فى سياسة البحث العلمى والتكنولوجيا ، وفى المساعدات التى تقدمها الدولة لتحقيق بناء اقتصادى متوازن بقدر الامكان . ولا تؤدى هذه السياسة المساندة الى اضعاف نظام الاقتصاد الحر وتفكيكه ، ولكنها تؤدى الى خلق الاسس الاقتصادية لمجتمع قادر ومتوازن اجتماعيا .

ان الميزة الكبرى للاقتصاد الحر تكمن قبل كل شىء فى أنه ليس نظاما ستاتيكيا ساكنا مغلقا على نفسه بصفة دائمة ، ولكنه نظام ديناميكى . يحتاج بالقطع الى التعديل والاصلاح ، ولكنه قادر فى الوقت نفسه على استيعاب التعديل والاصلاح . ولعل فى هذا التفتح الى الاصلاح والقدرة على المزيد من التطور ، تكمن الصفة الاساسية لهذا النظام ، والتى بغيرها لم تكن لنستطيع تحقيق النجاحات التى حققناها طوال ٢٥ عاما ومن هنا كان حكومة المانيا الاتحادية تنطلق فى تنظيمها السياسى من المبدأ القائل : **ان من يريد الحفاظ على نظام الاقتصاد الحر ، فلابد أن يكون مستعدا أيضا لاصلاحه وتعديله كلما لزم الامر .** فنحن لا نريد أن نحتفظ بهذا النظام فى قوالب جامدة مصبوبة سلفا، كما أننا لا نريد الغاء هذا النظام أو استبداله ، ولكننا نريد فى ظل الاحتفاظ بأسسه الرئيسية ، أن نكون قادرين على تجديده وتطويره اجتماعيا وبروح متحررة .

ومن المؤكد أنه ليس من السهل دائما فهم الاسس الرئيسية لنظام الاقتصاد الحر فهما صحيحا . فيقتضى هذا النظام ، بترك توجيه الاقتصاد — وهو بناء بالغ التعقيد والصعوبة — لقواعد عامة وقوى مجهولة ، ونعنى بها المنافسة الحرة الطليقة للاستثمارات وتطور الاسعار فى السوق . وواجب الدولة فى هذه الحالة هو أن تعمل على ضمان المنافسة الحرة ، وحرية تحديد الاسعار .

والمنافسة الحرة الطليقة معناها ، أن يكون الطريق مفتوحا للسوق أمام الجميع ، سواء كان الشخص منتجا أو مستهلكا . ولا مكان هنا لتدخل حكومى أو جماعى للتأثير على السوق، كما أنه لا مكان فى هذا النظام لاى امتيازات دائمة . وتصبح الحريات التى اكتسبت ابعادا أوروبية جديدة فى معاهدة السوق الاوروبية المشتركة ، وهى حرية المهنة والحرفة والاستثمار أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه فى الاقتصاد الحر .

اما المبدأ الثانى وهو تحديد الاسعار طبقا للسوق ، فقد ثبت أنه خير أداة وأرخص أداة للتنسيق والتوجيه أمكن التوصل اليها . ذلك أن وجود مراكز مختلفة للتحكم فى البناءالاقتصادى لا يخلق طبقا لرأينا وتجاربنا قدرة تحمل اقتصادية عالية وحسب ، ولكنه يوفر أيضا أفضل قدر من الحرية الشخصية والامان الاجتماعى .

ولابد أن يعترف المرء هنا أيضا بأن المحافظة على الملكية الخاصة وتأمينها أمر ضرورى لا يمكن الاستغناء عنه لكى يؤدى نظام الاقتصاد الحر وظيفته على الوجه الاكمل . ولقد طال الجدل ، بل وأجريت بعض التجارب ، حول ماذا كان من الممكن تحقيقالمزايا التى يعد بها نظام الاقتصاد الحر وذلك دون الالتزام بالملكية الخاصة . ولكنه فى كل الاحوال لم يحقق نجاحا حتما على أى صورة من الصور . وبصراحة تامة ، فان الاستعداد لاستثمار المال وما يقترن به من استعداد لتحمل المخاطر الناجمة يرتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الخاصة . وعلى أى الاحوال فان مبدأ الملكية الخاصة لم يعد اليوم فى المضمار الاجتماعى مما يثير الخلاف .

وبعد أن أشرنا الى بعض المبادىء الاساسية الجوهرية لنظام الاقتصاد الحر ، نعرض بايجاز للجوانب التى لا تتفق مع هذا النظام . وأود أن أقتصر فى هذا المجال على ذكر مثال واقعى هو : توجيه الاستثمار عن طريق الدولة أو المؤسسات الاجتماعية . فاذا تم تحديد الاستثمارات من جانب جبهة حكومية أو هيئة اجتماعية ودون تدخل من هيئات استثمار مستقلة أو متنافسة، فان تلك تكون أول خطوة فى طريق التخطيط وسيطرة الدولة . ولم تسلك الحكومة فى المانيا الاتحادية هذا الطريق أبدا . وكانت نتيجة ذلك الموقف المحتفظ من جانب الحكومة ، هو هذا البناء الصناعى الهائل القادر على الاحتمال ، والذى يعد نموذجا للكثير من الدول ذات الانظمة الاقتصادية المختلفة .

ولابد أن يدرك المرء أن تخطيط الاستثمارات وتوجيهها ، لابد أن يؤدى بالتالى الى تخطيط الانتاج وتوجيهه ، وكذلك الى تخطيط الاستهلاك وتوجيهه. ومثل هذا الوضع — فى ضوء التجارب الماضية التى مرت بها المانيا — ليس منا يرغب فيه أحد . كما أن هذا الاعتراض يثير شكوكا مبدئية وعملية أخرى كثيرة . منها أن توجيه الدولة للاستثمارات من شأنه أن يؤدى الى قيام جهاز ضخم ، أبهظ تكلفة وأبطأ حركة من نظام الاقتصاد الحر ، فضلا عن أن نظام الاقتصاد الحر لا يستطيع الاحتفاظ بقوته استنادا الى مفاخر كلامية بل لابد أن يعمل على تحسين وتطوير نفسه : وعلى سبيل المثال يمكن فى اطار الاقتصاد الحر تنسيق العمل بين الاقتصاد والحكومة لوضع الاستثمار والانتاج فى خدمة الاولويات الاجتماعية المرغوبة .

وللمحافظة على جوهريات نظام الاقتصاد الحر ، فقد لجأت الحكومة الالمانية فى العام الماضى الى تحسين وتعميق قوانين المنافسة الاقتصادية وأصبح لدينا الان جهاز يستطيع مباشرة رقابة فعالة على تركيز رءوس الاموال والظواهر الاحتكارية فى اقتصادنا . ولم يعد من الممكن أن يتم الاندماج بين المؤسسات الكبيرة ، وهو ما كان يهدد باضعاف اتجاه المنافسة الحرة . كما زادت الحكومةمن رقابتها على الانحرافات الاحتكارية التى يمكن أن تقوم بها المؤسسات الاقتصادية المسيطرة . وفى الوقت نفسه سهلت الحكومةالطريق أمام التعاون بين أصحاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة لتمكينهم من الوقوف فى وجه المنافسة .

ومن المؤكد أن نظام الاقتصاد الحر ليس هدفا فى حد ذاته نسعى الى تحقيقه . ولكن مشروعيته السياسية تأتى من أنه نظام قد أثبت بالنسبة لبلادنا نجاحه الاقتصادى وكفاءته ، كما أثبت قدرته على حل كثير من مشاكلنا الاجتماعية . وقد يكون لدول أخرى تجارب أخرى فى هذا المضمار ولكنه بالنسبة لنا — فى المانيا الاتحادية — خير نظام يضمن الرفاهية الاقتصادية مرتبطة بالحرية السياسية .

صادرات المانيا الاتحادية الى الخارج تضرب رقما قياسيا

حققت المانيا الاتحادية فى العام الماضى فائضافى صادراتها لم تكن تحقق مثله فى تاريخها قبل الان ، اذ وصلت قيمة ذلك الفائض الى ٣٣٠١ مليار مارك . وتدل الحسابات الاجمالية التى اجريت مؤخرا على أن المانيا الاتحادية صدرت فىتلك العام بما قيمته ١٧٨٫٥ مليار مارك . واستوردت بما قيمته ١٤٥٫٤ مليار مارك ، اىانه زادت قيمة المصدرات عن العام الذى سبق بـ ٢٠٫٣ مليار مارك [١٣ ٪] . وقد ارتفعتقيمة الصادرات بصورة خاصة فى شهر اكتوبر [تشرين الاول] ١٩٧٣ فبلغت قيمة الفائضفيها ٣٫٩٦ مليار مارك .

وقد نسبت اسباب الارتفاع الضخم فى فائضالصدرات وشدة الاقبال من الخارج على شراء سلع التجهيزات — التى كونت ما يزيد عن ٥٠ ٪من مجموع الصادرات — الى استقرار اسعار السلع المصدرة نسبيا ، وقصر مدد التسليم ،والمستوى التكنولوجى العالى ، وجودة المنتجات الالمانية . هذا ، كما أن التدابير التى اتخذتهاالحكومة الاتحادية للعمل على استقرار الاسعار واضعاف حركة الطلب فى الاسواق الالمانيةالداخلية ساعدت على رفع الطاقة الانتاجية فى المانيا الاتحادية بصورة جاءت فى صالح التصديرالى الخارج .

وقد ظلت فرنسا تتقدم سائر الدول الاخرىالمستوردة من المانيا الاتحادية . فبلغت حصتها من مصدرات المانيا الاتحادية ١٣ ٪ [٢١٫٢ مليارمارك] أى انها استوردت من المانيا الاتحادية بزيادة ٢١٫٤ ٪ بالنسبة للعام الذى سبق . واعقبتها هولندا فبلغت حصتها فى صادرات المانيا الاتحادية مايزيد عن ١٠ ٪ أو ما قيمته ١٦٫٨مليار مارك [او بزيادة ٢٠٫٦ ٪] . وتلتهما الولايات المتحدة فى المرتبة الثالثة وكانت فىالوقتذاته اكبر الدول المستوردة من المانيا الاتحادية من بلدان ما وراء البحار ، وبلغت قيمة فارقالصادرات لصالح المانيا الى الولايات المتحدة ٢٫٩٦ مليار مارك [مقابل ٢٫٨٨ مليار مارك فىالعام الاسبق] .

اما فى داخل السوق الاوروبية المشتركة فقدارتفعت صادرات المانيا الاتحادية الى ايطاليا وبلجيكا ولكسمبورج بصورة تزيد عما هى عليهالى بقى دول السوق الاوروبية الاخرى . ونشطت حركة التبادل التجارى بين المانيا الاتحادية واليابان نشاطا كبيرا وتحنو فى هذه المرة فارق ميزان التبادل التجارى لصالح اليابان من ١٫١٤ مليارمارك الى ٠٫٨٢ مليار مارك . وزادت صادرات المانيا الاتحادية الى مجموعة دول التعاون الاقتصادى المتبادل [الكوميكون] عن المتوسط العادى فارتفعت فى العام الماضى بنسبة ٤٣٫٨ ٪ وبلغت قيمتها ٩٫٦٥ مليار مارك ، بينما ارتفعت مستورداتها من تلك الدول بنسبة ٢٤٫٣ ٪ وبلغتقيمتها ٥٫٩٥ مليار مارك .

وقد لوحظ انخفاض حصة نمو مستورداتالمانيا الاتحادية من الخارج خلال عام ١٩٧٣ مقابل الاعوام الماضية وعزيت اسباب ذلك الى ضعفحركة الرواج فى الاسواق الالمانية الداخلية الذى سببته تدابير سياسة النقد التى اتخذتها الحكومةالاتحادية من جهة ، ثم ارتفاع الاسعار فى الاسواق العالمية من جهة اخرى . يضاف الى كلذلك ارتفاع اسعار الزيت الخام ومشتقاته ارتفاعا كبيرا خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٣ .. ■

بورصة السياحة الدولية الثامنة في برلين الغربية

■ ازدياد المد السياحي للعالم العربي مع احتمالات السلام
■ اقتراحات بناءة لتشجيع السياحة العربية

كانت ربة البيت السيدة كريستل بوتجر قد حصلت أثناء بورصة السياحة الدولية الثامنة المقامة في برلين الغربية على جائزة زيارة جمهورية مصر العربية لمدة أسبوع كامل وهي الجائزة المخصصة من قبل وزارة السياحة المصرية باعتبارها الزائرة رقم مائة الف للجناح المصري في المعرض .

اشتركت في معرض السياحة الدولي الذي انتهى في العاشر من مارس بعد أن استمر ثمانية أيام ، أربعة بلدان عربية من بين ٥٥ بلدا ، وهي مصر ولبنان وتونس والمغرب .



الدكتور فريد القاضي رئيس المكتب السياحي المصري في فرانكفورت يسلم السيدة الالمانية كريستل بوتجر جائزة زيارة مصر لمدة أسبوع كامل بدعوة من وزارة السياحة المصرية ، ويرى الى جانبه دكتورمانفريد بوشه مدير «بورصة السياحة الدولية» في برلين الغربية .

٤ بلاد عربية اشتركت في بورصة السياحة لعام ١٩٧٤



جناح « تونس » في معرض « بورصة السياحة الدولية » الثامن في برلين الغربية هذا العام .. وعلى الرغم من ان عدد السياح الالمان لتونس هذا العام زاد من ٠٠٠ الف سائح الا أنها تواصل حملاتها الدعائية لجذب مزيد من السائحين اليها .

ان بورصة السياحة الدولية «الوحيدة من نوعها في العالم» لا تعتبر فقط نوعا من أنواع المعارض السياحية فقط التي تستقطب كل عام مئات الالوف من سكان برلين الغربية وانما تعتبر معرضا يجذب كافة أهل الاختصاص في حقل السياحة وكذلك كافة تلك البلدان والمنظمات السياحية التابعة لهما من أجل جذب السياح اليها . أن هذا الجذب يحدث عادة عبر اتصالات ومحادثات تقوم بإجرائها البلدان المساهمة في المعرض مع أصحاب مكاتب السياحة والسفر خاصة وأن العديد من الاتفاقات قد حدث فعلا في مراكز أجنحة البلدان المساهمة .

أن تشجيع السياحة الى البلدان المنفردة يحدث في العادة خلال اقامة المعرض نتيجة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الاقتصاد السياحي . وتخدم الاجتماعات والامسيات والمؤتمرات المعقودة خلال فترة اقامة المعرض بلا شك هذه الناحية بالذات بشكل مؤثر وفعال .

ولهذا فان المؤتمر السياحي المتخصص الذي انعقد في يومي السادس والسابع من مارس أثناء فترة اقامة البورصة السياحية الدولية في هذا العام قد ساعد كثيرا على تبادل الاراء والافكار والمفاهيم المتعلقة باقتصاديات السياحة .

وقد قامت الدائرة الاتحادية لمساعدات التنمية التابعة للوزارة الاتحادية لمساعدات التنمية وبالتعاون مع رئاسة بورصة السياحة ومكاتب السفر والسياحة الالمانية بتنظيم أربع حلقات عمل . وانشغلت حلقات العمل المذكورة بمسائل السياحة الى البلدان العربية . وكان الهدف من اقامتها هو إثارة انتباه أصحاب مكاتب السفر والسياحة بآخر التطورات السياحية ومناقشة المشاكل المشتركة في هذا المضمار . وقد شارك في هذه الدوائر كافة المسئولين الرسميين للبلدان النامية .

وكما قال كافة المتحدثين باسم الدول الاربع المشتركة في المعرض فان هناك اهتمامات كبيرة في الموسم السياحي القادم بالدول العربية .

وقد أرجع الجانب المصري وكذلك اللبناني أسباب هذا الاهتمام المتزايد من قبل مكاتب السفر والسياحة الالمانية والاوروبية الغربية الى امكانية تحقيق الحل السلمي لازمة الشرق الاوسط .

وكان من الملاحظ أن تونس قد أخذت تجذب السياح مجددا عن طريق الاجراءات الجديدة في مجال السياحة داخل البلاد وكذلك نتيجة لحملة الدعاية للسياحة في وسائل الاعلام في المانيا الغربية بعد أن عانت في الموسم الماضي من الكساد نتيجة لانتشار الكوليرا في البلاد .

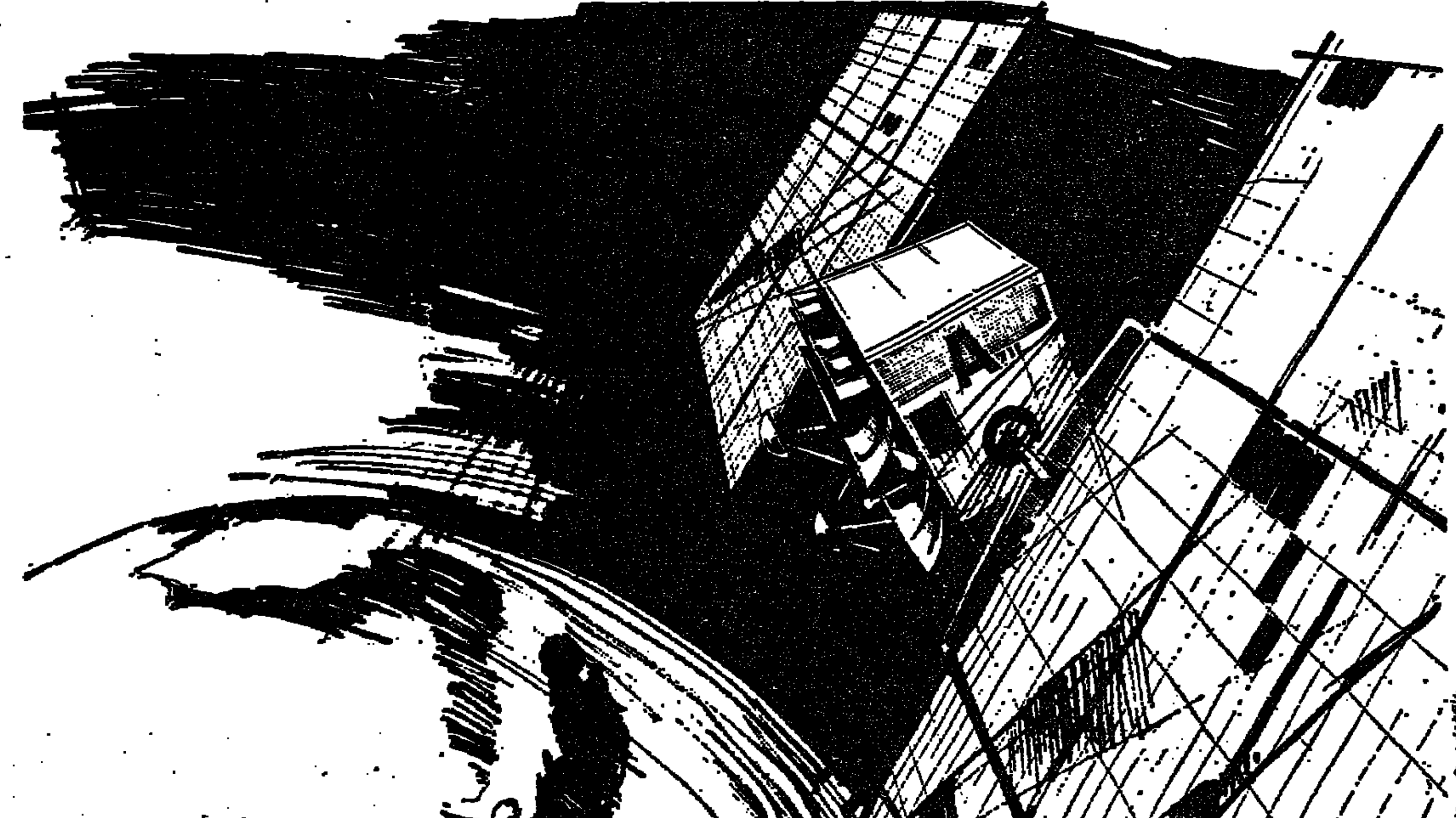
ولقد بذلت البلدان العربية المشتركة في المعرض قصارى جهودها لاعطاء الزائر الالماني وبصورة خاصة أصحاب مكاتب السفر والسياحة كافة المعلومات المطلوبة والضرورية حول الاوضاع الداخلية والامكانات السياحية فيها ، وقدم هذه المعلومات رؤساء أجنحة البلدان العربية في المعرض الذين هم في نفس الوقت رؤساء المكاتب السياحية في الجمهورية الاتحادية .

وفي هذا المجال بالذات عبر رئيس المعرض الدكتور مانفريد بوشه عن أسفه الشديد لعدم اشتراك العديد من البلدان العربية في المعرض والتي كانت ستستطيع تقديم المعلومات الكثيرة في المعرض عن السياحة فيها الى الزائر الالماني . وأشار بوشه في هذا الصدد الى مساهمة أكثر من مائة صاحب فندق يوجوسلافي في المعرض كانوا يقدمون كافة المعلومات المطلوبة حول السياحة في يوجوسلافيا . وعبر الدكتور بوشه عن أسفه لعدم اشتراك سوريا والعراق والاردن والسودان والجزائر في المعرض . ثم قال أن هذه البلدان كانت ستستطيع جلب انتباه السائح الالماني لو كانت قد شاركت في المعرض . ومن النماذج الحية التي ظهرت في المعرض ما قام به المكتب السياحي العربي الالماني [- الدار]، الموجود في فرانكفورت والذي يتولى رئاسته السيد عادل صادق المولود من أب مصري وأم إلمانية . ويتعامل السيد صادق مع كافة مكاتب السفر والسياحة الالمانية ويساعدها في حجز الفنادق في البلدان العربية وإعطائها المعلومات الدقيقة حول الاسعار بالمارك الالماني .

كما وينظم هذا المكتب السفريات السياحية والدراسية ورحلات الصيف الى البلدان العربية والجولات الاستطلاعية وذلك بأسعار معتدلة تلاقي استحسان السائح الالماني ولاشك أن هذه المساعدات تسهل مهام شركات السفر والسياحة الالمانية .

وقد عبر السيد صادق عن رضاه للاهتمام الكبير الذي يبديه السائح الالماني في البلدان العربية .

وعلى الرغم مما يسمى بأزمة الطاقة فان ٣٨ بالمائة من أبناء الشعب الالماني سيسافرون في أجازتهم السنوية . وقد أعلنت هذه النتيجة أثناء انعقاد البورصة السياحية اثر دراسة أعدت خصيصا حول هذا الموضوع .



الاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط يشجع التعاون الالماني - العربي

تاريخ طويل يمتد ٤٠ عاما لنشاط الاتحاد

□□ حديث مع الهر فون لوتيس مدير الاتحاد □□

لا يوجد اى زائر عربي بارز قدم الى جمهورية المانيا الاتحادية واقام فيها، حتى التجار والعاملون في الحقل الصحفي ، الا وحل ضيفا على الاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط في هامبورج . وهذه الحقيقة فقط تجعل الاتحاد مشهورا . الا ان اهداف الاتحاد وفعالياته التي مر عليها ما يقرب من ٤٠ سنة معروفة في المنطقة العربية ايضا اضافة الى الفوائد التي يقدمها الاتحاد .

لا يعتبر هذا الاتحاد — كما يشير اسمه — دائرة ارتباط بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين بلدان منطقة الشرق الادنى والاوسط فحسب ، وانما يشجع بالدرجة الاولى العلاقات الاقتصادية والانسانية بين المانيا وبلدان هذه المنطقة .

وقد اجرينا حديثا مع المدير الاداري الرئيسي للاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط فرايهير فون لوتيس وذلك من اجل التعرف على مهام وفعاليات الاتحاد .

سؤال :
من المعروف ان الاتحاد الالماني للشرق الادنى يقوم بتشجيع العلاقات بين العالم العربي والمانيا وخاصة العلاقات الاقتصادية . هل تستطيعون اعلامنا بعض الشيء حول هذا الاتجاه ؟

جواب :
للاتحادات الالمانية التي ترعى العلاقات الثقافية مع مناطق منفردة في العالم تقاليد تاريخية طويلة . فقبل ٤٠ سنة تأسس « اتحاد الشرق الالماني » وذلك بمشاركة شركات من جميع الحقول الاقتصادية بالاضافة الى الاشخاص المنفردين الذين كانوا يعملون في تشجيع ورعاية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المانيا وبلدان الشرق الادنى والاوسط والتي تشمل اليوم — باستثناء بلدان المغرب — كافة الدول العربية .

وهكذا فان الهدف الرئيسي هو تقديم المعلومات المطلوبة للالمان العاملين في هذه المنطقة وكذلك لابناء شعوب الشرق الادنى والاوسط الموجودين في المانيا . ان الاتحاد يشجع فقط الاهداف التي تعود على الجميع بالنفع ، اي انه لا يقوم بأية اعمال تجارية ولا يحصل على اية ارباح من التوسط في اقامة هذه الاعمال التجارية .

سؤال :
الى اية مجالات او وظائف ينتمي الاعضاء الذين يكونون الاتحاد ؟

جواب :
يأتي اعضاء الاتحاد من كافة فروع الاقتصاد والصناعة والتجارة ومؤسسات الخدمات العامة والمعاهد العلمية . كما وان العلماء والصحفيين والدبلوماسيين ينتمون ايضا الى عضوية الاتحاد . وهذا ما برز منذ ان تأسس الاتحاد وحتى الان . ولكل واحد منهم اصدقاء كثيرون في العديد من بلدان المنطقة وله خبرته التي تمكنه من المساهمة في عمل الاتحاد بصورة تساعد على مجابهة ما قد يتولد من عقبات ومشاكل .

فلقد استطاع الاتحاد على سبيل المثال خلال فترة عدم وجود العلاقات الدبلوماسية مع عدد من البلدان العربية منذ عام ١٩٦٥ المحافظة والابقاء على العلاقات الموجودة بالاضافة الى اقامة الكثير من اللقاءات غير الرسمية التي شملت المجال السياسي ايضا .

سؤال :
ما هي المهمة الرئيسية للاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط ؟

جواب :
ان المهمة الرئيسية هي بالطبع تشجيع العلاقات الاقتصادية . وهنا نستطيع ان نظهر بصورة ايجابية ارتفاع نسبة تبادل البضائع والخدمات مع معظم بلدان المنطقة تقريبا وذلك اعتمادا على العمل الاعلامي الواسع الذي نقوم به مما ادى الى زيادة اهمية المنطقة بالنسبة للمستثمرين .

كما نقوم بتزويد اعضاء الاتحاد بصورة منتظمة بالمعلومات المطلوبة في نشرات دورية نصدرها حول التطورات السياسية والاقتصادية التي تقع في بلدان منطقة الشرق الادنى والاوسط .

وتحتوي مجلة « الشرق » الصادرة عن الاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط بالمشاركة مع معهد الشرق الالماني على اخبار ومقالات ومعلومات اقتصادية وسياسية وثقافية وعلى وثائق موسعة حول بلدان المنطقة ومصادر بحث التي يساهم في كتابتها رهط من الكتاب البارزين .

وبالاضافة الى ذلك فان اعضاء الاتحاد يستطيعون الحصول على المعلومات التي يريدونها باستعمال مكتبة معهد الشرق وارشيف الوثائق الموجود فيه .

سؤال :
هل تستطيعون ذكر بعض الامثلة الاساسية لاعمالكم ؟

جواب :
من اجل المتابعة المستمرة لكل ما يقع ويحدث نقوم بتشجيع استثمارات رؤوس الاموال الخاصة في كافة بلدان الشرق الادنى والاوسط .

ونعمل على حل المشاكل المتولدة من تقديم مساعدات التنمية والمساعدات الفنية والمساعدات المالية . ويقوم الاتحاد بدعم اعضائه بتعريفهم على شركاء في الشرق الادنى والاوسط . ويقوم خبراء « مصلحة الخدمات الفنية — الاقتصادية » الموجودين في المنطقة بفحص المشاريع واعطاء احكامهم بها عن طريق ما يقدمونه من تقارير وافية .

وندعم البلدان المشاركة في مساعيها لاقامة الروابط مع اقتصادنا بما نقدمه من مساعدات تمهد الطريق لتقوية علاقاتها مع الشركات الالمانية .

كما يقوم خبراء الاتحاد بتقديم النصائح والارشادات — شفاهة — وكتابة — للالمان الموجودين في الشرق ولابناء الشرق الادنى والاوسط في جمهورية المانيا الاتحادية .

ومن جانب آخر نحن نمثل اعضاءنا في المعارض ذات الاختصاصات المعينة وفي المعارض والمؤتمرات على المستويين الوطني والدولي . وكذلك تجاه الدوائر الالمانية والاجنبية عندما يتعلق الامر بتناول موضوع المصالح الاقتصادية العامة . ونقوم برعاية الضيوف من البلدان الشريكة لنا خلال اقامتهم في جمهورية المانيا الاتحادية .

واخيرا وليس آخرا فان الاتحاد يقيم اجتماعات وامسيات و « يوم الشرق الادنى والاوسط » الذي هو عبارة عن اجتماع عمل ولقاء اجتماعي لاعضاء الاتحاد والشخصيات المهمة من الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولضيوف من البلدان الشريكة .

سؤال :
فيما يتعلق بتعاونكم مع العالم العربي ، هل تستطيعون ذكر الناحية التي تؤكدون عليها في هذا التعاون ؟

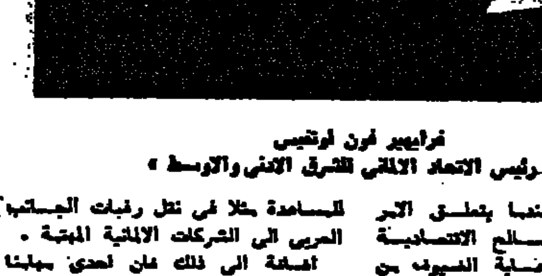
جواب :
كما سبق وان اشرت في الاجابة السابقة ، ونظرا للاهتمام المتزايد الذي تبديه الشركات الالمانية في الاستثمار في الخارج ، فاننا بصدد ادخال بلدان المنطقة العربية في مجهوداتنا التي اتيت على ذكرها . اننا على استعداد تام للمساعدة مثلا في نقل رغبات الجانب العربي الى الشركات الالمانية المهتمة .

اضافة الى ذلك فان احدى مهامنا الحاضرة والمقبلة هي اعداد واتخاذ الاجراءات اللازمة للمساعدة في تحسين التراكيب الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة للنفط والتي لها عدد سكاني قليل وارشادها الى افضل المجالات لاستثمار اموالها .

واريد في الختام ان اؤكد في هذا المجال على استعداد اتحادنا لفحص كل اقتراح يأتي من الجانب العربي المتعلق بتعاون اقتصادي ممكن بين الجمهورية الاتحادية او الشركات الالمانية وبين الدوائر العربية او الشركات المعنية ، وان اقتضى الامر تقديم كل دعم ممكن .

وفيما يلي عنوان الاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط نقدمه للقراء الكرام ..

Nah - und Mittelost - Verein e.V.
2 Hamburg 12
Mittelweg 151
West Germany



فرايهير فون لوتيس
« رئيس الاتحاد الالماني للشرق الادنى والاوسط »

البنوك الالمانية

توسع معاملاتها مع العالم العربي

نشرت صحيفة هاندلز بلات وهي من اكبر الصحف الالمانية الاقتصادية تقريرا عن نشاط البنوك الالمانية في العالم العربي وذلك بناء على استفسارات اجرتها مع المسؤولين في البنوك الالمانية الثلاثة الكبرى وهي « دويتشه بانك » و « دريزدنر بانك » و « كوميرس بانك » .

وتوجد المقار الرئيسية لهذه البنوك الثلاثة في مدينة فرانكفورت .

ويملك « كوميرس بانك » — على الاقل فيما يتعلق بحجم المشاركات والتعاون — اكثر الروابط مع العالم العربي . وبالتعاون مع حكومة الكويت والبنك التجاري الكويتي يساهم كوميرس بانك في المصرف التجاري في دبي وفي « ريف بانك » في بيروت . اما الشريك الاخر في دبي فهو البنك الامريكي الكبير « تشيز مانهاتن » الذي يسيطر مع المؤسسة الالمانية على حوالي نصف رأس المال .

وتبلغ نسبة حصة كوميرس بانك ١٩٪ وتبلغ الحصة في ريف بانك ٣١٪ . وكما يقول عضو الهيئة الادارية لكوميرس بانك الهر روبيرت دوهم فان المصرفين يعتبران مجمعا للعملات المتأتية من مبيعات البلدان العربية من النفط ، الا انهما يقومان بعقد صفقات تجارية ايضا في الشرق الادنى .

كما يقوم اتحاد البنوك العربية والاوروبية الذي تأسس في مطلع العام والذي يوجد مقره الرئيسي في لوكسمبرج بالمهمة الرئيسية التالية ، الا وهي امتصاص عوائد النفط وتحويلها الى البلدان العربية ويشارك في هذا الاتحاد كل من البنك العربي الاردني [عمان] والاتحاد المصرفي العربي الفرنسي [باريس] والمؤسسات الالمانية الغربية « كوميرس بانك » و « بايرشه فيراينس بنك » و « فيست دويتشه لاندس بانك » ويملك كل طرف من هذه الاطراف الثلاثة ثلث رأس المال . اما الاتحاد المصرفي العربي الفرنسي فيضم ٢٣ بنكا عربيا ومصرفين فرنسيين .

ولا تعتمد المساهمات الاخرى لكوميرس بانك مباشرة على عوائد النفط العربي . بل تلاحق هذه المؤسسة المالية بالدرجة الاولى المصالح التجارية على سبيل المثال بحصة صغيرة قدرها اربعة بالمائة في اتحاد البنوك الدولي الموجود في تونس . ويقوم هذا البنك بتسيير الاعمال الناتجة من الحركة السياحية .

وفي بيروت تدير الجمعية اللبنانية الاوروبية للمسائل الخاصة الثروات العربية الخاصة . وفي حين ان حصة كوميرس بانك في هذه الجمعية لاتبلغ الا نسبة ٥٪ فان حصة بنك الترويض للشركاء الاوروبيين اقوى نسبة ٣٠٪ . واخيرا فان كوميرس بانك له حصص صغيرة جدا في كل من البنك الوطني للتنمية الاقتصادية في الرباط وفي البنك العربي للتجارة الخارجية في الدار البيضاء . وفي الرباط يتعامل كوميرس بانك في نفس الوقت مع دويتشه بانك ودريزدنر بانك بنسبة مشاركة ثلاثية قدرها ٧٪ .

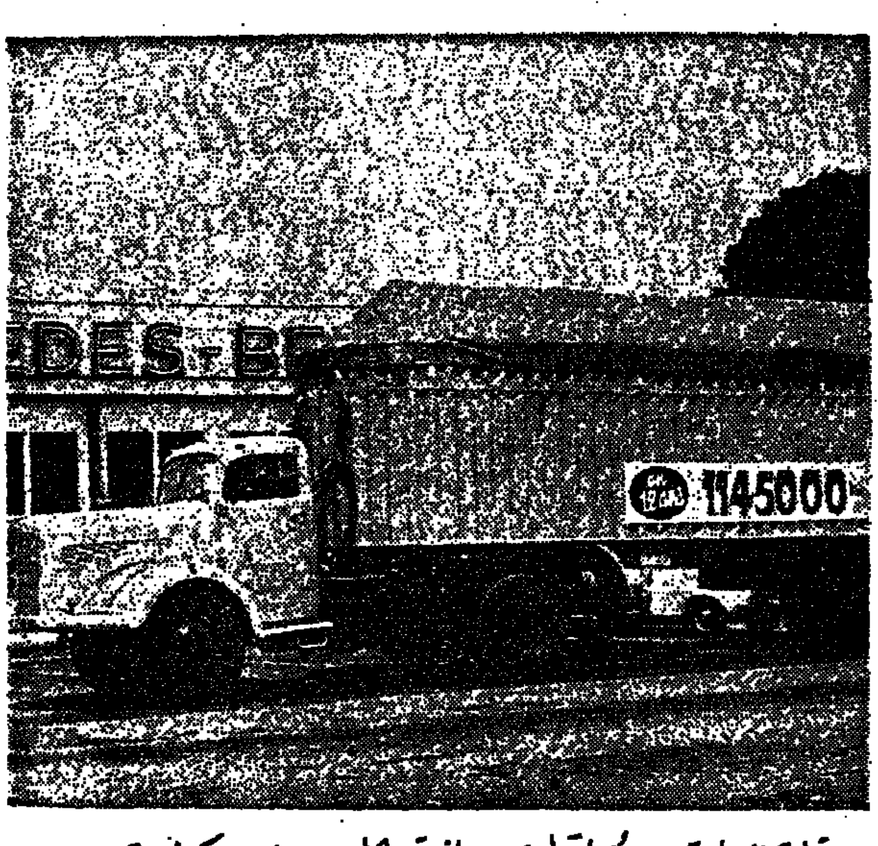
اما « دويتشه بانك » و « دريزدنر بانك » فلا يساهمان في البلدان العربية بالقدر الذي يشارك فيه كوميرس بانك . الا ان هذا لا يعني انهما لا يشاركان في المليارات المتحصلة من الصفقات النفطية . اذ مازال القسم الاكبر من صفقات بيع النفط تتم حتى الان عن طريق بلدان ثالثة غير عربية مثل انجلترا . وهنا تتدفق النقود الى الاسواق الاوروبية في حالة عدم حاجة الجانب العربي لها فورا . لقد وصلت الحجوم النقدية لسوق الدولار الاوروبي حوالي ٨٠ مليار دولار منها حوالي عشرة بالمائة من مصادر عربية . ان البنوك الالمانية الكبرى لها عبر لوكسمبورج والى حد ما عبر لندن موضع قدم في سوق العملة الاوروبية هذه .

وتهدف الاتفاقات التي عقدتها البنوك العربية خلال العام او العامين الماضيين مع المؤسسات المالية الالمانية الى استقطاب عوائد النفط مما دفع دويتشه بانك للمساهمة في البنك العربي الاوروبي الذي له فروع في فرانكفورت وبروكسل . اثبتت هذه المؤسسة من قبل البنك الاوروبي الدولي والذي ينتمي الى عضويته دويتشه بانك بالاضافة الى مساهمة ١٢ بنكا من سبعة بلدان عربية ويقول احد مديري دويتشه بانك بان البنك لا يتعامل مع السوق الاوروبية فقط وانما يتدخل في الاعمال التجارية الاخرى [ذهب — عملات صعبة] . وعند تأسيس هذا المصرف قبل عامين تم التأكيد على ان الهدف منه هو تشجيع العلاقات المالية والصناعية والاقتصادية بين العالم العربي واوروبا .

ويساهم الدويتشه بانك فضلا عن تلك بنسبة ٧٪ في المصرفين المغربيين المذكورين انفا البنك الوطني للتنمية الاقتصادية في الرباط وفي البنك التجاري المغربي . وله مكتبان في مصر ولبنان . ولدريزدنر بانك علاقات مع البلدان العربية عن طريق الجمعية المالية الاوروبية في لوكسمبورج وتساهم هذه الجمعية في البنك العربي الاوروبي في لوكسمبرج الذي ينقسم رأس ماله الى مساهمين عرب وغير عرب . ولهذه الجمعية فرع في باريس . ويؤكد دريزدنر بانك على علاقاته التقليدية مع الشرق الادنى حيث كان له فرع قبل الحرب العالمية الثانية في القاهرة وفي الخمسينات اعيد افتتاح مكتبه هناك ، ثم افتتح بعد ذلك مكتبا له لتمثيله في بيروت . □



قراءة عداد المسافات تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬٠٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لشركة خطوط الشحن بالثلاجات ليمتد"
في ولنجتون (بنيوزيلاند)



قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬١٤٥٬٠٠٠ كيلومتر
وهي لمؤسسة "جان دابيل جال"
في ابيدجان (بساحل العاج)

قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬١٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لشركة اكسبريسو ماالارجنيه" (S.A.C.I.F.)
في بيونس إيرس (بالأرجنتين)



قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬٠٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي لمصنع بيرة «الأحصنة الثلاثة»
في انتسيراب (بمدغشقر)





قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬٦٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لشركة النقل جورج وكوك"
في وادي هانتر (باستراليا)

قراءة العداد تبين انها قطعت مسافة قدرها ١٬١٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لشركة أدكومية التي تتبع نجونيية
(S.O.N.G.) بسدارا (جابون)



قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬٠٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي تتبع "ايلوف جبسن" في كيركيلكن ،
بويركوب (بالدانمرك)



قراءة العداد تبين أنها قطعت مسافة قدرها ١٬٢٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لشركة النقل برنز وابوود" في لهترشيم
(بجمهورية المانيا الاتحادية)



قراءة العداد تبين انها قطعت مسافة قدرها ١٬٥٠٠٬٠٠٠ كيلومتر
وهي "لمؤسسة جورج ستيفاناكيس"
في أثينا (باليونان)

جميع سيارات الشحن هذه ، سجلت عداداتها المسافات المبينة بكل سيارة بمحركها (موتورها) الأول

من السهل أن نقول عن أية سيّارة شحن جديدة إنها جيدة يعتمد عليها ، ولكننا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن سيّارة الشحن مرسيدس - بنز بعد أن تكون قد قطعت مسافة مليون كيلومتر



مرسيدس - بنز أكبر صناع السيارات التجارية في أوروبا ،
وأوسع مجموعة لسيارات الشحن التي تعمل بالديزل في العالم